

## A New Cold War; Landmarks of the Race Between Washington and Beijing

Dr. Ilyass EL KECHOURI<sup>1</sup>

Faculty of Letters and Human Sciences-Ben M'sik  
Hassan II University, Casablanca, Morocco

---

Science Step Journal / SSJ

2024/Volume 2 - Issue 7

**To cite this article:** El Kechouri, I. (2024). Space and Socialization: A New Cold War; Landmarks of the Race Between Washington and Beijing. Science Step Journal, 2(7), 404-452. <https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121171>. ISSN: 3009-500X.

---

### Abstract

In recent years, global power dynamics have shifted significantly, marking a decline in Washington's uncontested dominance amid the rise of rival powers. Historically, Russia has been the United States' principal challenger, but the Chinese Communist Party (CCP) now poses a more profound and multifaceted challenge to U.S. political and economic supremacy. Unlike a speculative threat, China's ambitions are substantiated by concrete initiatives and actions, such as the Belt and Road Initiative, which is perceived as a strategy for global economic control. Additionally, China's assertive activities in the South China Sea, including maneuvers around Taiwan, and its influential role within the BRICS bloc underscore its aspirations to establish a new global order independent of Western frameworks.

In response, Washington has adopted countermeasures, including a trade and technological war targeting Chinese firms like Huawei and threats of military intervention to safeguard its interests, particularly in the Taiwan Strait. Furthermore, NATO's evolving role reflects the strategic recalibration necessitated by these developments. Against this backdrop, this study investigates whether China constitutes a legitimate contender for global leadership against the United States. It also examines the key dimensions of this rivalry, emphasizing the broader political and economic transformations shaping the global order.

By analyzing these shifts, the study highlights the implications for third-world countries, underscoring their precarious position amid great power competition. It calls for proactive engagement to leverage these dynamics as an opportunity for growth and to mitigate vulnerabilities in the evolving international landscape.

**Keywords:** New cold war, NATO, Silicon shield, Taiwan Island, Belt and Road Initiative, BRICS bloc.

---

<sup>1</sup> Doctorate in Philosophy.  
[Elkechouri.il@gmail.com](mailto:Elkechouri.il@gmail.com)

## حرب باردةٌ جديدةٌ، ملامحُ المنافسةِ بينَ واشنطنَ وبيجينَ

د. إلياس الكشوري<sup>2</sup>

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - بن امسيك  
جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

### ملخص

يشهد العالمُ في السنوات الأخيرة، تحوُّلاً كبيراً في موازين القوة. يتمثَّلُ هذا التحوُّلُ في تَمَلُّلِ مكانةِ واشنطنَ، إزاء صعودِ قوىٍ أخرى منافسةٍ لها. تقليدياً، كانت روسيا هي الغريمُ التقليدي للولايات المتحدة، وإلى الآن ما زالتُ تشكِّلُ منافساً وازناً. لكن يبدو أنَّ المنافسَ الحقيقي الذي باتَ يهدِّدُ مركزيةَ واشنطن السياسية والاقتصادية، يتمثَّلُ الآن، في الحزبِ الشيوعي الصيني. هذا هو الخطرُ الحقيقي الذي باتَ يُقلِّقُ إداراتِ البيت الأبيض. هذه المزاومة الصينية، ليستْ من فعلِ الأوهامِ أو التفكيرِ بالأمني، بل تشهدُ عليها دلائلٌ عمليةٌ وأحداثٌ ملموسةٌ وسلوكياتٌ مستفزةٌ من بيجين، على رأسها: مشروعها الضخم: "مبادرة الحزام والطريق"، بوصفه خطةً صينيةً للسيطرة على العالم؛ ومناوراتها المتكررة في بحر الصين الجنوبي التي تعترِّمُ ابتلاعَ جزيرة تايوان؛ إضافةً إلى عضويتها الوازنة في كتلة البريكس. هذه العضوية تعترِّمُ بها الصين - مع دولٍ أخرى - تشكيلَ نظامٍ اقتصادي جديد وبديلٍ للنظام الغربي.

ولأنَّ واشنطن لا تُقبَلُ أن تبقى واقفةً تتفرَّجُ، فقد أطلقت حرباً تجاريةً (تكنولوجية) ضدَّ شركاتِ الصينِ الجامعة (هاواي)؛ وباتت تُنذرُ بالتدخلِ العسكري إذا مسَّت بيجين مصالحها في منطقة الجنوب العالمي (مضيق تايوان)، إضافةً إلى الحوار القائم الآن حول الهوية الجديدة لحلف الناتو، بمعنى التحوُّل الذي باتَ يعرفه: في دوره، وحدوده، وفي أبعاده (العسكرية والقيمية).

ضمنَ هذا السِّياقِ الدَّولي، تأتي دراستنا هذه التي تبتغي الإجابة عن السؤال التالي: هل باتَ من المعقول اعتبار الصين منافساً حقيقياً لأمريكا على قيادة العالم؟ وما هي أبرز ملامح المنافسة بين واشنطن وبيجين؟ من هنا تظهرُ أهمية هذا الموضوع الذي يُلقى الضوء على أهمِّ التحوُّلات السياسية والاقتصادية العالمية، التي من شأنها أن تُفيدنا في فهم وضعنا - نحن سكان العالم الثالث - بين الكبار. وعليه، فالدراسة هذه، مجرد مناسبةٍ للتذكير بوضعنا الضعيف ومكانتنا الشبهية، في العالم. ولعلَّها تُساهمُ في حثِّنا على التُّهوض، مستفيدين من هذه المنافسة الشرسية بين القوى العظمى. فالأجدُّ لنا أن نستفيد من هذه الصراعات الدولية بين الكبار، بدل الاكتفاء بالمشاهدة والاقتصار على الانهار.

### الكلمات المفتاحية

الحرب الباردة الجديدة - حلف شمال الأطلسي - درع السيليكون - جزيرة تايوان - مبادرة الحزام والطريق - نادي البريكس.

<sup>2</sup> دكتوراه في الفلسفة. [Elkechouri.il@gmail.com](mailto:Elkechouri.il@gmail.com)

## مقدّمة

يتميّز النظام الدولي بالحركية والصرورة. ومع كلّ بضعة عقود يتشكّل العالمُ بنظامٍ دولي جديد، فيه تبدّل العلاقات القديمة وتشكّل خرائط جديدة، فتسقط دولٌ وتهضُ أخرى، وتُبدّل اتفاقيات قديمة وتوقّع تحالفاتٍ جديدة. هذه التغيرات من "طبائع العمران"، وبها يتحرّك التاريخ. ومن الواضح الآن أنّ ثمة مؤشراتٍ نعيشها منذ ما يزيد على عقدٍ من الزمن، تُنبئ بأنّ العالم يعيش مرحلةً يتشكّل فيها "نظامٌ عالمي جديد"، فيه يُعاد ترتيب أوراق العالم. في هذا النظام الجديد، تُدرِك الولايات المتحدة الأمريكية - سيّدة العالم منذ عقودٍ ثلاثة - أن هيمنتها باتت تتراجع تدريجياً لصالح صعود قوى أخرى جعلت تراجُعها السيادة على العالم، وباتت تتدخل في صنّع القرارات. وهو عموماً أمرٌ صحيحٌ إلى حدٍ بعيد. تدلُّ عليه تجارب من الواقع، وأحداثٌ صارت تطفئ على المسرح الدولي. فمن أمارات هذه المزاخمة أنّ بعض الدول باتت لا تأخذ في الحسبان - إلا قليلاً - قرارات صاحبة الاقتصاد الأقوى والقوة العسكرية الأولى في العالم. دولٌ جعلت تصنع مكانتها وتؤكد ذاتها، سياسياً واقتصادياً على الساحة الدولية (الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وإيران، وكوريا الجنوبية، وجنوب أفريقيا..)، موصولاً بإزعاجٍ متكرّرٍ من طرفٍ كثيرٍ من الدول والكيانات التي ترفض الخضوع والالتزام بقرارات مجلس الأمن، مُصاحبٌ بتجاهلٍ متكرّرٍ لتهديدات البيت الأبيض، وتحدٍ مستمرٍ للعقوبات الاقتصادية التي توقّعها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضدها. فتصبر (تلك الدول) على العقوبات أحياناً لحينٍ تغير إدارة البيت الأبيض، أو تتحايل عليها. بل تواجهها وتظهر التمرد عليها بشكلٍ مباشرٍ. لتتجه الدولة موضوع العقاب إلى عقد تحالفاتٍ أخرى بديلة مع الدول المنافسة لسيّدة العالم، فتوقّع الاتفاقيات وتفتح فيها السفارات والقنصليات، وتشترى منها السلاح، وترحب بالتعاون الأمني المشترك، وتعيد معها القمم، وتفتح لها الأسواق، وتمنح أفرادها التأشيرات وجوازات السفر.

ومن أبرز مظاهر التحولات التي تقع الآن في النظام العالمي هو ما يتنا نشهده من تبدل ملحوظ في السياسة الخارجية الأمريكية. فهي لا تفتأ تُعلن عن انسحاب قواتها العسكرية - أو جزء منها - من بعض مناطق التوتر في العالم، مثل: العراق، وأفغانستان، وسوريا، أو أنها تترك حلفاءها لمواجهة الواقع والأرض لوحدهم، وتخلي المكان لغيرها من الدول المنافسة (روسيا والصين مثلاً). ثمّ لننظر إلى حجم الإزعاج الذي باتت تلقاه أمريكا بشكلٍ متكرّرٍ وبدرجاتٍ متفاوتة من بعض الدول المتمردة (إيران، وتركيا، وفنزويلا، وكوريا الشمالية، وكوبا، وليبيا، وسوريا..)، والتي لا تُبالي بالعقوبات أو على الأقل تُبدي استعداداً لتحدّيها. وكلّها مظاهر كشفت عن الوضع الجديد الذي باتت تعيشه دولة تريد أن تبقى متحكّمة ومسيطرّة، بشكلٍ أحادي، على دول المعمورة. طبعاً تلك المظاهر تعني التملل في الوضع، لكن ليس إلى درجة القول بـ "أقول أمريكا". لأنه حتى لو نزلت أمريكا عن عرش العالم، فلا يعني ذلك أنها ستختفي وتندثر. وإنما سيعني ذلك فقط تراجعها إلى الوراء قليلاً، لكن تأثيرها حتماً سيدوم أكثر.

بعد إعلان جو بايدن (Joe Biden) رئيساً للولايات المتحدة وتقلده لمنصبه، جاهرَ بعدائه لأكبر دولتين منافستين لبلده؛ روسيا والصين. وأعلن في أكثر من مناسبة أنه لن يسمح لهما بالتمدد أو مزاحمة بلاده على النفوذ. طبعاً ليس الأمرُ بجديد، ولا يدعو إلى المفاجأة، فهذا شأنٌ تقليدي بين هذه البلدان الثلاثة. لكن أن يهددَ بايدن الصين بالتدخل العسكري إذا تجاوزت ما لا يرضاه البيت

الأبيض، وينعتَ نظيره الروسي بـ "القاتل" (killer) (ABC News, mars 2021) (\*). فهذا ما يتجاوزُ أدبياتِ حوار الرؤساء وتقاليد الدبلوماسية. وهو قاموسٌ لغويٌّ عنيفٌ، ربما لم يُستعمل منذُ أواخرِ الثمانينياتِ نهاية الحربِ الباردة. مُدْ كَانَ الاتحادُ السوفياتي يوصفُ في أمريكا بالخطرِ الأحمرِ أو بـ "امبراطورية الشر" بحسبِ تعبيرِ رونالد ريغان (كيسنجر، 1995، ص 467). وفي خضم هذه المناوشات الكلامية الجديدة بين الرؤساء، يجوزُ الكلامُ عن أجواءٍ جديدةٍ "للحربِ الباردة". مثلما بات يردد كثير من المراقبين والمحللين وكبار المسؤولين. وهذا أمر لا مبالغة فيه.

لكن الملاحظ هو أنه إذا جازَ الحديثُ عن حربٍ "باردة" أو "ناعمة" قائمة الآن بينَ دُولَتَيْن، فهي تصدقُ بالأحرى على واشنطن وبيجين، أكثرُ من صدقِتها عن موسكو وواشنطن. أدوائها التنافسُ الاقتصادي والتكنولوجي، والتجسس، وتايوان، لبسطِ النفوذِ العالمي. لأنَّ معهما «انتقلت العلاقات من الغموض إلى وضَعِ المواجهة، بل إلى شكلٍ جديد من الحرب الباردة [وخصوصاً] في خضمِّ جائحة كورونا» (أوريد 2021، ص 90).

### الإشكال الرئيس للدراسة

في هذه الدراسة نريد أن نتلمَّسَ أبرزَ ملامح هذه الحرب الباردة المستأنفة. وإذا خاضتها واشنطن في القرنِ العشرين ضدَّ الحزب الشيوعي الروسي، فقد انتقلت اليوم إلى خوضها ضدَّ الحزب الشيوعي الصيني. فما هي أبرزُ المستجدات التي جعلت واشنطن تغيَّرُ وجهتها نحوَ المنافسِ الصيني بدلَ المنافسِ الروسي؟ في ثنايا هذه الدراسة وصفنا الوضع بوصفه حالة حرب باردة جديدة، يعيشها العالم وإذا كانَ حقاً أنَّ العالمَ يعيشُ حرباً باردةً بين هذين العملاقين، فهل يعني ذلك أنه قد حان الوقت للاقرار بأن العالمَ تعبيرٌ عن تشكُّلِ نظامٍ دولي بديل، أم أنَّ الصينَ ما زالت لا تشكلُ تهديداً حقيقياً للنظامِ الدولي الحالي الذي تقوده واشنطن؟

### المنهج المعتمد

وفي طريق الإجابة عن هذا الإشكال، اعتمدنا منهجاً يقومُ على تحليل المعطيات، واستقراء الوقائع، والتقصي في تطوُّر الأحداث، وتتبع أبرز تجليات المنافسة، مع الاعتماد على بعض المقارنات، والاستناد إلى بعض الأحداث التاريخية؛ كل أولئك لتأكيد ما خلصنا إليه من نتائج. وهذه هي أبرز عناصر الدراسة:

- مقدمة

## 1. من النانو "القديم" إلى النانو "الجديد"

## 2. التنين يتربص

(\*) نعتقد أن هذه هي اللحظة التي بدأت فيها أجواء "حرب باردةٍ مستأنفة". والتي تمَّ الإعلان عنها مجدداً ورسمياً في مقرِّ الأمم المتحدة وعلى لسان أمينها العام السيد (أنطونيو غوتيريش). وذلك حين أعرب، يومه (الخميس 29 مارس 2018)، عن قلقه الشديد من عودة أجواء ما أطلق عليه «وضع مشابه لما عشناه خلال الحرب الباردة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية». وذلك على خلفية طرد البلدين الغريمين لعددٍ من الدبلوماسيين. وقد تفاقم الأمرُ بعد ذلك أكثر في مقابلة تلفزيونية سأل فيها مديع قناة (abc News)، الرئيس الأمريكي جو بايدن، عن رأيه في نظيره الروسي بوتين: «هل تعتقد أنه قاتل؟» (you think hi is a killer?). فرد عليه بالإيجاب: «نعم، أعتقد ذلك!»

3. الحرب التجارية والتنافس التكنولوجي
4. مبادرة الحزام والطريق، أو خطة الصين للسيطرة على العالم
5. المعضلة التايوانية واستراتيجية درع السيليكون
6. اليابان تغير عقيدتها العسكرية
7. نادي البريكس: هل هي بؤادر نظام عالمي بديل؟
8. صعوبات صينية وإمكانيات أمريكية

-خاتمة

## 1. من الناتو "القديم" إلى الناتو "الجديد"

ذكرنا أعلاه أنّ النظامَ العالمي يعيشُ في السنوات الأخيرة تحولات ملحوظة. وثمة غير قليلٍ من الدلائل التي تشيرُ إلى تبادلِ المواقع واختلافِ الأدوارِ بينَ التكتلاتِ الدولية. ومن أبرز هذه التحولاتِ التي تحدثُ الآن، هي تملل مكانة الولايات المتحدة، بموازاة مزاحمة قوى أخرى لها. وفي ظلِّ هذه التحولاتِ، اضطرتَّ واشنطن إلى أن تراجعَ سياساتها الخارجية وتعيد تقييمَ علاقاتها. ليسَ مع خصوصيتها فقط، بل كذلك مع حلفائها وأصدقائها التقليديين. ومن ذلك مثلاً إعادة النظر في عضويتها ضمنَ الحلفِ العسكري الأقوى في العالم؛ حلف شمال الأطلسي (الناتو). فما هي أبرز التحولات الطارئة على هذا الحلف؟ وما الوضع الجديد الذي باتت تريده واشنطن؟ وهل يجوز الكلام عن ناتو "جديد"؟

عشيّة انتهاء الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن الماضي. تأسَّس حلفُ شمال الأطلسي (NATO) North Atlantic Treaty Organization. فبعدَ زوالِ الخطرينِ النازي والفاشي، ظهرَ خطرٌ آخر باتَ يهددُ مصالحَ الدولِ الليبرالية الغربية المنتصرة، بل إنه هددَ وجودها. هذا الخطرُ تمثَّلَ في التهديداتِ التوسُّعيةِ للاتحادِ السوفياتي. حينها باتَ العالمُ يعيشُ حالةً من التوترِ الجديدة، ويخوضُ حرباً عالميةً أخرى بينَ المعسكرينِ المنتصرين. ولأنَّ العالمَ بالكادِ خرَّجَ مُهكاً من حربٍ عالميةٍ ساخنةٍ، فضَّلَ الطرفانِ الجديدانِ هذه المرة، حوضَ صراعاتهما من دون إطلاقِ النار. فكانَ ما سبَّي بالحربِ الباردة. لكنَّ الكلَّ بقي متوجِّساً من عودةِ القتالِ المباشرِ وحملِ السِّلاح. وفي وضعٍ كهذا احتاجَ كلُّ واحدٍ من الطرفينِ المتنازعينِ إلى ما يردِّعُ به عدوّه. هنا ظهرتُ فكرةُ ضرورةِ وجودِ حلفٍ يقومُ على منطوقِ الاستعدادِ للحربِ بدَلِ خوضها، والدِّفاعِ المشتركِ والرَّدِّعِ القنبي. حينها اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية في شخصِ وزيرِ خارجيتها جورج مارشال، اعتماد "خطة مارشال" (Marshall Plan) بين سنتي 1947 و1952، وهي عبارة عن برنامجٍ اقتصادي واسع النطاقٍ لتزويدِ أوروبا الغربية بأزيد من 13 مليار دولار، «لمكافحة "الجوع، الفقر، اليأس، والفوضى"» (Mearsheimer 2001, p. 324)، ولإعادةِ الإعمارِ وتحقيقِ التكاملِ الأوروبي، في مواجهةٍ صريحةٍ لتمدُّدِ الخطرِ الأحمرِ المُتمثِّلِ في المُعسكرِ الشيوعي، بقيادةِ كِلِّ من الاتحادِ السوفياتي والصينِ الماوية، ودفعِ مخاطرِ هذا العدوِ المُشترِكِ لأوروبا وأمريكا. وفي عام 1949 ارتقى التعاونُ الأوروبي الأمريكي إلى المُستوى العسكري، فتأسَّس حلفُ "شمال الأطلسي" خارجَ نطاقِ مجلسِ الأمنِ الذي يتمتَّعُ الاتحادُ السوفياتي فيه بحقِّ النقضِ. واستمرَّ في القيامِ بدوره المُتمثِّلِ في "الدِّفاعِ المُشترِكِ" عن الأعضاءِ المنتسبين للحلف.

وفي سياقِ هذه الحربِ الباردة، شعَرَ الاتحادُ السوفياتي بالتهديدِ الجديِّ حينَ أعلنَ أعضاء الناتو إمكانيةَ إعادةِ تسليحِ ألمانيا الغربية واحتماليةِ ضمِّها للحلف. هذا ما استفزَّ الطرفَ الآخرَ الاشتراكي، فقرَّرَ تشكيلَ حلفِهِ الخاصِ أيضاً، فأسَّسَ حلفَ "وارسو" عام 1955. ثمَّ استمرَّتْ أهوالُ الحربِ الباردةِ إلى أن انتصرَ الطرفُ الرأسمالي الغربي، واندثرَ عدوُّهُ الاشتراكي الشَّرقي في مطالعِ التسعينيات. فتفكَّكَ حلفِ وارسو بتفكُّكٍ من يراعاه. غيرَ أنَّ غريمَهُ الغربي، استمرَّ في الوجودِ وحافظَ على نشاطِهِ، حتَّى بعدَ انهيارِ "امبراطورية الشر" السوفياتية التي كانت هي علَّة وجوده.

فَمَا هي يا ترى الأسبابُ التي دَعَت حلفَ "شمالِ الأطلسي" إلى الاستمرارِ في الوجودِ رغمَ زوالِ أسبابِ نُزوله؟ عن هذا السؤالِ يجيبُ الباحثُ المصري نزار الحيايالي ويقولُ، إنَّ ثَمَّةَ سببانِ على الأقل لهذه الاستمرارية. أولاً؛ لفرضِ الغربِ - بقيادةِ أمريكا - هيمنتَهُ العسكرية وإرادته السياسية على العالمِ؛ وهذا بعيدٌ ذاته ما «يمثل إسقاطاً للفرضية الأساسية التي يستند إليها المنهج الواقعي الغربي في أن الأحلاف العسكرية تقوم لأسباب معينة وتزول بزوال تلك الأسباب» (الحيايالي 2003، ص 8)؛ وثانياً؛ لكسرِ شوكةِ الدولِ التي

يُمْكِنُ أَنْ تَفَكَّرَ فِي ضَرْبِ النِّظَامِ الدُّوَلِيِّ، أَيْ «إِنْ إِحْيَاءَ النَّاتُو وَالشُّرُوعِ فِي تَوْسِيعِهِ [...] يَعْكَسُ رَغْبَةَ الْغَرْبِ فِي بِنَاءِ الْأَمْنِ عِبْرَ جَانِبِي الْأَطْلَسِيِّ عَلَى أُسُسٍ وَمَعَايِيرٍ جَدِيدَةٍ بَعِيدَةً عَنِ تَقْسِيمَاتِ الْحَرْبِ الْبَارِدَةِ وَتَدَاعِيَاتِهَا» (الحيالي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها). مِنْ هَذَيْنِ السَّبَبِينَ الْوَجْهَيْنِ لِلأُسْتَاذِ الْحَيَالِيِّ، نَخْرُجُ بِاسْتِنْتَاجَيْنِ مَهْمَيْنِ.

الاستنتاج الأول هو استمرار انعدام الثقة والتوجُّس، حتَّى بعد موتِ العدو؛ أي إنَّ أطْيَافَ العدوِّ ما زالت تحلِّقُ في سماءِ أوروبا، وتزعجُ المسؤولينَ الأوروبيين وأصدقاءهم الأمريكيين، خوفاً من إحياءِ فكرة الاتحاد السوفياتي من جديد! ورغم ما تبدو عليه هذه الفكرة من جموح، إلَّا أنَّها وجدتُ تحقُّقَها في شخص الرئيس الروسي القوي فلاديمير بوتين، هذا الذي ما زال يرى الاتحاد السوفياتي في روسيا الاتحادية، أو على الأقل، هو يريدُ تحقيقَ أمجادٍ أخرى لدولته روسيا. وسواءً اتفقنا مع هذه الفكرة أم لا، إلَّا أنَّ هذا الرجل عادَ فعلاً بموسكو إلى الساحة الدولية، ومكَّنها من الجلوس مجدداً على طاولة الكبار. وثمَّةَ غيرُ قليلٍ من الدلائل التي تؤكدُ هذه "العودة". ففي سياقِ التحوُّلاتِ الدولية التي بَنَّا نشهدها في السنوات الأخيرة، من اليسيرِ جداً أن ننتبه إلى الدور الكبير الذي باتت تؤديه روسيا الاتحادية مجدداً – برئيسها القوي - في بعض مناطق العالم. ومن ذلك مثلاً، دورها في منطقة الشرق الأوسط التي تقاطعت فيها طرقُ العالمِ وخطوطه منذُ القِدَم. حيث أبانَ فيها هذا الرئيسُ عن قوة حضورِ دولته ودورها البارز في مشاكل المنطقة وفوضاها القائمة. هنا تعاضتُ النفوذُ الروسي في المعضلة السورية منذ 2011، أمامَ أنظارِ الإداراتِ المتعاقبة للبيت الأبيض (أوباما، ترامب، بايدن)؛ ضفَّ إلى ذلك دورُ روسيا "الخفي" في "خطة العمل المشترك الشاملة" (J.C.P.O.A)، أو ما يُعرفُ إعلامياً بالبرنامج النووي الإيراني، رغم حقيقة تواضع الحضور الروسي فيه؛ والتسلُّلُ الروسي إلى البلقان عبر صربيا؛ ومدي روسيا يدها إلى الأزمات؛ فضلاً عن الاحتمال الكبير لتدخلِ روسيا في الانتخابات الأمريكية 2016 التي يُعتقدُ أنَّها تسببت في خسارة المرشحة الديمقراطية هيلاري كلنتون، والمساهمة في إدخالِ الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض؛ والتعنُّتُ الروسي الشديد في "أزمة جورجيا" في 2008 وجزيرة القرم التي ضمَّتها موسكو رغم أنفِ الناتو الذي اكتفى "بالتهديد"، وغضباً عن المنتظم الدولي الذي ظلَّ "يتفرَّجُ"؛ وصولاً إلى "أزمة أوكرانيا" منذ 2014 إلى 2024، التي كادتُ أن تتحوَّلَ إلى حربٍ حقيقية مباشرة بين روسيا وحلف الناتو، منذُ إعلانِ بوتين الحربَ على هذا البلدِ في (24 فبراير 2022)، قبلَ أن تستقرَّ على الاكتفاء بإعاناتٍ - متواضعة أحياناً - لأوكرانيا في حربها الدفاعية ضدَّ هذا الدب الروسي، متبوعة بفرض عقوباتٍ اقتصادية، من قِبَلِ الْغَرْبِ، على روسيا بدَلِ الدخولِ في حربٍ مباشرة معها؛ إضافةً إلى الحضورِ الروسي المتزايد للاستثمار في دولِ أفريقيا وبيعها السلاح، وإقامة روسيا لمناوراتٍ عسكرية مشتركة مع دولٍ قويَّة في القارة السمراء، مثل جنوب أفريقيا في 2023؛ وماذا عن عضويتها الوازنة في نادي البريكس؟ وهو تكتُّلٌ اقتصاديٌّ واعدٌ يُنبئُ بمزاحمةٍ محتملةٍ للأنظمة الغربية؛ دونَ أن ننسى كيف استغلَّت روسيا استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم سنة 2018 – وهي الرياضة الأكثر شعبية عالمياً - لتلميع صورتها ولتحقيق الإشعاع العالمي والمصالحة مع باقي ثقافات العالم، كيف لا وهذه الرياضة من أجدى وأفضل وسائل "القوة الناعمة" في عالمنا المعاصر. وقد تحقَّقَ لموسكو ذلك إلى حدِّ بعيد. ورغم ضعفها الاقتصادي مقارنةً بأمريكا، إلَّا أنَّ لها قوة عسكرية جبَّارة، الثانية عالمياً، وهي التي تحوزُ أكبرَ عددٍ من الرؤوس النووية؛ أي إنها أقوى دولة نووية في العالم. فضلاً عن حضورها الدبلوماسي والسياسي الوازن من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. كلُّ هذه المظاهر والعوامل وظَّفَتها روسيا للاستخدامين المحليِّ والدوليِّ، لكن الأهمُّ أنَّها منحتها نفوذاً متزايداً على المستوى العالمي، على الأقل على المدى القريب وال المدى المتوسط. لأنها ربَّما استنفذتُ فيها إمكانياتها، وما بقي لها سوى احتياطات النفط والغاز، وجيشها الذي يستنزفها أكثر ممَّا يفيدُها.

ولأنّ روسيا ليست دائماً على توافقٍ مع الأطراف الأوروبية، وكلاهما يتوجَّسُ من الآخر بحكم الجوار، فإنَّ أجواء التوتُّر والتهديد ما زالت تستدعي استمرارية وجود حلف الناتو. على الأقل بحسب الرواية الأوروبية. خوفاً من أيِّ تطاولٍ ممكنٍ من موسكو على الجوار الأوروبي.

وأما الاستنتاج الثاني، فمفادُه أنَّ الحلف الأطلسي لم يكن مخصّوراً في بُعدِه العسكري الدفاعي الذي يَظهرُ به، وإلّا لكان حلَّ نفسه مباشرةً بعدَ زوالِ عدوِّه، بل لهُ أبعادٌ أخرى؛ إيديولوجية، واقتصادية، وحضارية. إنَّ هذا الحلف ينظرُ إلى نفسه كأقوى تحالفٍ دفاعيٍّ في العالم ومجتمعاً للقيم. لقد حوّلَ نفسه من حدود الدفاع عن الدول الأعضاء وعن أراضيها، إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضي الحلف. وهذا ما أكَّده الناتو في كثيرٍ من تجاربه وممارساته، خصوصاً بعدَ نُزوعاته التوسُّعية التي تمثلت في ضمِّه لدول خارج المُعسكر الشرقي، وإطاحة الغرب بالحكومات الموالية لروسيا، ودعمه لما يسمَّى بالثورات "الملوَّنة" في أوروبا الشرقية. والأهمُّ من كلِّ ذلك تلويعه بإمكانية انضمام الجارة الأوكرانية لروسيا إلى الحلف! هنا استيقظَ الدبُّ الروسي واستعدَّ للقتال، فهو بات مهدداً بالمشاكل على حدوده. فكانت الحرب الروسية الأوكرانية، التي هي في حقيقتها حربٌ بالوكالة بين موسكو وحلف الناتو الذي أوكل المهمة لأوكرانيا. ومع هذه الحرب تخلخلت موازين القوى العالمية، ومعها أعيدَ النظرُ، ليس فقط في العداوة التقليدية بين موسكو وأوروبا، بل حتَّى في الصداقة التقليدية بين أوروبا وواشنطن.

لننهم هذا الأمر، من الضروري أن نقفَ، ولو بشكلٍ مقتضبٍ، عندَ دلالة هذه الحرب الروسية الأوكرانية، لأنَّها واحدةٌ من أقوى التعبيرات بشأن هذه الجزئية المتعلقة بالتحوُّلات في موازين القوى التي أيقظت الدبَّ الروسي من جديدٍ، والأهمُّ أنها هي التي أحييت النقاشَ بخصوص مسألة حياة وموت الناتو. هل انتهت مبررات وجوده؟ وكيف ينبغي أن تكون هُويتهُ دفاعية أم هجومية؟ لذا فقد تركَّز النزاع بين الأطراف (روسيا والغرب) حول الناتو أساساً، أي إنه هو أساسُ الصراع الروسي الأوكراني. فبحسب الرواية التقليدية للغرب، الناتو ليس أكثر من مجرد حلفٍ للدفاع المشترك (Collective defence)، ومن حقِّه أن يدافع عن وجوده وعن مصالح أعضائه. حتى لو تطلَّب الأمر استخدام القوة العسكرية. هذا ما تقوله المادة الخامسة من ميثاق التأسيس للحلف. إلى الآن كلُّ شيءٍ عادي ومعقول، لأنَّ لكلِّ جهةٍ حقَّها المشروع في الدفاع عن نفسها وعن مصالحها. لكن وجهة النظر الروسية لا تطمئنُ إلى هذا الكلام، بل هي تقولُ عكسه تماماً. فما تقومُ به الدول الغربية لصالح أوكرانيا، يتجاوزُ حدودَ الدفاع. وما قدَّمه الناتو من دعمٍ متزايدٍ لأوكرانيا لا يجعله حلفاً دفاعياً فقط، بل هو – تقول وجهة النظر الروسية - حلفٌ هجومي أيضاً. حتى إنَّ أوكرانيا ليست عضواً بعدُ في الحلف، ووصل الأمر إلى ما وصل، فماذا لو صارت عضواً فيه! وقد رأينا، منذُ انطلاق الحرب وإلى الآن، مستوى العنف الذي بلغته روسيا في دفاعها عن حدودها. لعلمها أنَّ الناتو ليس كما تدَّعي الرواية الغربية؛ يقتصرُ دوره على حفظ السلام بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(\*)</sup>. لذلك، تذهب وجهة النظر الروسية إلى أنَّ للحلف أبعاداً أخرى، إذا كانت ولادته بمبرراتٍ دفاعية عن الحلفاء الأوروبيين، وفي سياقٍ حربٍ باردة، فهو

(\*) من أبرز العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية التي أجبرت روسيا على المغامرة والدخول في حرب مباشرة مع أوكرانيا هي أن «السياسة الخارجية الروسية يحركها طموحان الثنائيان يعزز كل منهما الآخر [...]، وهما: تأكيد مكانة روسيا، بوصفها إحدى القوى العظمى في الساحة العالمية، وضمان إدارة الشؤون العالمية من قوى عدة تقف على قدم المساواة في ما بينها. وعند مجيء بوتين فإنه سعى إلى زيادة القدرة الروسية التنافسية وتوجيه البلاد للقوة الاقتصادية لتحقيق الغايات السياسية. كما أنه أضاف ثلاثة عناصر جديدة [...] أولها: إذا استمر توسع حلف الأطلسي على بوابات روسيا الغربية، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول، وثانها: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، فروسيا تدافع بحماس عن النظام الذي وضعته الأمم المتحدة، و[...] ستعمل مع واشنطن في عدة قضايا مثل الحد من التسليح، وحقوق الإنسان والإرهاب وغيرها، وثالثها: فإن روسيا ستعمل على دعم بينتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند...» (جداي [وأخرون]، 2022، ص 14، 15).

بات مشروعاً توسعياً؛ يستخدم المبررات الإنسانية للتدخل والتوسع. سواءً على المستوى السياسي أو العسكري، بل وكذلك الثقافي. هكذا تراه موسكو. مستدلّةً على ذلك بالتدخلين العسكريين في كلٍّ من كوسوفو/ يوغوسلافيا (1999) وليبيا (2011). وهذا ما تكررّه الآن الدول الغربية في أوكرانيا التي تدخل فيها، وتساعدُها بما يلزمها من أسلحةٍ، مع أنّ أوكرانيا ليست عضواً في الحلف بعد. وانضمام أوكرانيا المحتمل إلى الناتو – رغم استبعاده على المدى المنظور - سيجعلها أقرب إلى الثقافة والسياسة الغربيتين. وهذا ما لن تسمح به السيادة الروسية، حتّى لو كلفها الأمر استخدام أسلحة نووية. مثلما يؤكد على ذلك كبار مسؤوليها. خصوصاً وأنّ شخصاً بمواصفات الرئيس بوتين لن يسمح بتواجدٍ بلديٍّ مجاور له بمواصفات الديمقراطية الغربية.

هذا التوجُّس الروسي من انضمام دولةٍ ما إلى الناتو ليس بجديدٍ، بل هو يعودُ إلى سنوات الحرب الباردة. من ذلك مثلاً تخوُّف الاتحاد السوفياتي أوائل السبعينيات، في شخص السياسي المخضرم وعزّاب السياسة الخارجية الروسية (يفغيني بريماكوف = E. Primakov) الذي أخطر رئيسة وزراء إسرائيل حينها (جولدا مائير = G. Meir)، بتخوُّف الروس من احتمال انضمام إسرائيل إلى الحلف، وإلا ستعتبره الخارجية السوفياتية بمثابة "إعلان حرب" ضدّ الاتحاد السوفياتي.

هذا ما يتعلّق بالبعد الجغرافي للمعضلة، أما من الناحية التاريخية، فإن الذاكرة الروسية ما زالت تحتفظ بخمسة اجتياحات جاءت من جهة الغرب؛ احتلال بولندا لموسكو في القرن السابع عشر، والحرب السويدية الروسية في القرن الثامن عشر، واجتياح الإمبراطور الفرنسي نابليون لروسيا في القرن التاسع عشر، ثم حربين ألمانيتين على روسيا في القرن العشرين. وهذه واحدة من أهم الأسباب التي أفلقت الروس، منذ أول قيصر لديهم، إيفان الرهيب الذي دشّن لعقيدة "الهجوم من أجل الدفاع"، مروراً ببتر العظيم، وبعده الإمبراطورة كاترين، وبعدها سطلين، وصولاً إلى بوتين الذي أزعجه طموح أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو. وإذن، من هذا الخلل الجغرافي الذي ولّد عدم الشعور بالأمان، نالت السياسة الخارجية الروسية مشروعيتها في الدفاع عن وجودها. وأكثر من كل ذلك، علينا أن نستحضر أنه من المستقرّ في كلاسيكيات السياسة الدولية، من أراد السيطرة على العالم، أو على جزء منه، عليه التحكُّم في أوراسيا. وعليه، فإنّ الأمر في عمقه هو سيّز على نهج الأسلاف، وتعبيرٌ من طرف الدول الغربية الداعمة لأوكرانيا عن ضمان استمرارية الهيمنة الغربية على مناطق نفوذها في العالم.

من هذه الاعتبارات نتساءل، ماذا إن استمرّ الحلف في الوجود وحافظ على نشاطه، هل يعني هذا أنّ الغرب الأوروبي ما يزال قادراً على بسط هيمنته على العالم كما كان الشأن في العقود الماضية، حيث بسطت الدول الأوروبية (إنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا) هيمنتها على أجزاء كبيرة من المعمورة؟

هذا ما نفاه وشكك فيه واحد من الكتاب المعاصرين، هو البروفيسور الفرنسي برتراند باذي (Bertrand Badie)، واعتبر أنّ الهيمنة، بهذا الشكل باتت غير ممكّنة، وليست أكثر من أسطورة العالم الحديث. والدالُّ على ذلك، بالنسبة إليه، هي أحداث سنة 2013 التي جعلت العالم يراجع مسلماته ويُراجع انبهاره بفكرة دور القوة العظمى المتحكّمة في العالم. وذلك حين أعلنت واشنطن، ممثّلة في إدارة باراك أوباما، اعتزامها الانسحاب من المعضلة السورية، وما تبعها من تخبط كبير في الفوضى التي خلّفها الخارجية الأمريكية في ليبيا. لتترك حليفها فرنسا، برئيسها آنذاك فرانسوا هولاند (F. Hollande)، وحدها لمواجهة معضلة: مطرقة البقاء وسندان الانسحاب!

هذا الحدث كَانَ يُنْبئُ، بالنسبة إلى باذبي، بتحوُّلٍ كبيرٍ في سلوكِ الدولِ القويةِ إزاءَ المشاكلِ الخارجيةِ، إذ حينها قَلِبَتِ الموازينُ وأُعيدَ النَّظَرُ في استمرارِ الاعتقادِ في قدرةِ الدولِ العظمى على التدخُّلِ في شؤونِ الغيرِ. وقد أدَّى هذا الأمرُ إلى إعادةِ النَّظَرِ في مدىِ صِدْقِيَّةِ فكرةِ الهيمنةِ برمتِها، وهل ما زالت تحتفظُ بمبرراتِ وجودِها. بهذا الحدثِ، حاجَجَ البروفيسورُ باذبي للدلالةِ على محدوديةِ دورِ المجتمعِ الدوليِّ (communauté internationale) لأجلِ التكتُّلِ بحلِّ مشاكلِ ونزاعاتِ العالمِ، وعدمِ التعويلِ عليه لتقديمِ الحلولِ الدوليةِ، رغم ما يحوزُهُ من قُدْرَاتٍ على السيطرةِ. فهذا بالنسبةِ إلى الكاتبِ الفرنسيِ ليس أكثرَ من أضغاثِ أحلامٍ وبقايا أوهامٍ. فما عادتِ الهيمنةُ مُمكنةً بهذا المعنى. بل إنها ما تحققتُ أصلاً في الماضيِ منذَ الأزمنةِ البعيدةِ. وبسؤالٍ فيه شيءٌ من الاستنكارِ يقولُ باذبي: حتى إننا نجرؤُ على التساؤلِ عما إذا كانتِ الهيمنةُ موجودةً حقاً في السجلاَّتِ، مهما كان تجسُّدُها، أمريكي أو أوروبي، بعيداً عن الأسطورةِ التي تُلَازِمُها منذُ قرونٍ؟! (Badie 2019, p. 8).

وإنَّ ما يزيدُ كلامَ باذبي مصداقيةً أكثرَ، هو خذلانُ حلفِ الناتو، برئاسةِ أمريكا، لأوكرانيا في معرِكتها أمامَ "الدبِّ الروسي" ابتداءً من 24 فبراير 2022<sup>(\*)</sup>، فورطةِ هذهِ الدولةِ المتواضعةِ، أمامَ ثانيِ أقوى جيشٍ في العالمِ، هي كذلك من أواخرِ الوقائعِ التي ساءلتِ المجتمعَ الدوليَّ عن مدىِ صلابتهِ. بل هي دلَّتْ على تراجعِهِ وتواضُعِ دورهِ أمامَ كثيرٍ من المُشكِلاتِ الخارجِيةِ. فإثناءَ هذهِ العمليةِ العسكريةِ لموسكو على جارتها كيبف أُعيدَ النقاشُ حولَ معنى وجودِ هذا الحلفِ، وهل حقاً "مات الحلفُ سريريا" مثلما قال الرئيسُ الفرنسي إيمانويل ماكرون؟ هل سيَسحَبُ ترامبُ بلدَهُ من الناتو حين يعودُ إلى البيتِ الأبيضِ في 2025؟ هل تلويحُ ترامبِ (أو أي رئيسِ أمريكيٍ آخر، لا يهْمُ) بالخروجِ من الحلفِ وتقليلِ التمويلِ عنه، مجردُ استفزازٍ للحلفاءِ لأجلِ الزيادةِ في مساهماتهم، أم هو انقلابٌ حقيقيٌّ في العلاقاتِ الأوروبيةِ الأمريكيةِ؟ هل هذا التهديدُ الأمريكي - الترامبي بالانسحابِ فعلاً معقولٌ له أسبابُهُ الموضوعيةِ التي تعني أن الحلفَ وصلَ إلى الشيخوخةِ، أم أنَّها خطةٌ أمريكيةٌ لأجلِ تحريكِ الحلفاءِ وإعادةِ توجيهِ أوروبا، والناتو تحديداً، نحوَ الجنوبِ العالميِّ؟ كلُّها أسئلةٌ جدُّ مهمَّةٌ وملحَّةٌ، لكن السؤالُ الذي يهْمُننا الآن هو هذا: كيف سيكون مستقبلُ الناتو بعد العمليةِ الروسيةِ على أوكرانيا؟

هناك وجهتا نظرٍ مختلفتانٍ عن مصيرِ الحلفِ؛ وجهةُ نظرٍ أولى تقولُ: إذا كسبتِ أوكرانيا الحربَ، فذلك يعني أن هذهِ المعركةِ منحتِ الناتو "قبلةَ الحياة"، وأثبتتْ جدواهُ في وجهِ المخاطرِ؛ وهذا يعني أنه سيَحيا مجدداً من "موتِهِ السريري"، وفي ذلك تشجيعٌ لبلدانٍ أخرى لتطلبَ الانضمامَ إليه؛ أمَّا إذا كسبتِ روسيا الحربَ، وتكرَّرَ سيناريو شبه جزيرةِ القرم، فذلك هو المسماز الأخير في نعشِ الناتو. أمَّا وجهةُ النظرِ الثانيةِ فتقولُ: إنه في حالةِ انتصارِ روسيا، فذلك سيدفعُ واشنطنَ إلى إعادةِ رصِّ الصفوفِ مع صديقتها التقليديةِ أوروبا، وسيدفعُ بدولٍ قويةٍ من داخلِ الاتحادِ الأوروبيِّ (ألمانيا مثلاً) إلى زيادةِ التمويلِ وتقويةِ القدراتِ الدفاعيةِ للحلفِ.

وفي خضمِّ كلِّ هذهِ النزاعاتِ والسيناريوهاتِ المحتملةِ، في نظرنا، إنَّ أكبرَ خطأٍ استراتيجيِّ اقترفه حلفُ الناتو في سنواتِهِ الأخيرةِ، هو تلكُّوه في انضمامِ روسيا إلى الحلفِ، وذلك حين أبدى بوتين نفسه رغبتهُ في انضمامِ دولتهِ إلى الحلفِ! نعلمُ أن هذا من أغربِ ما يمكنُ أن يقالَ عن روسيا والناتو، إلا أن الأمرَ صحيحٌ. لقد فكَّرَ بوتين في الانضمامِ إلى الحلفِ، لكن المسؤولين الكبار فيه ماطلوا وتلكَّؤوا.. وما هم يحصدون نتيجةَ أفعالِهِم. فلو سُمح لروسيا بالانضمامِ حينها، كان الحلفُ سيفوزُ بعضو قوي للغاية، وقطعاً ما كتنا

(\*) على الأقل في بداية الصراع، وقبل اتفاق ألمانيا وأمريكا وإنجلترا ودول أخرى من الناتو، على بعث أحدث وأقوى الدبابات في العالم (ليوبارد الألمانية، وأبرامز الأمريكية، وشالنجر الإنجليزية) لأوكرانيا في أواخر يناير 2023.

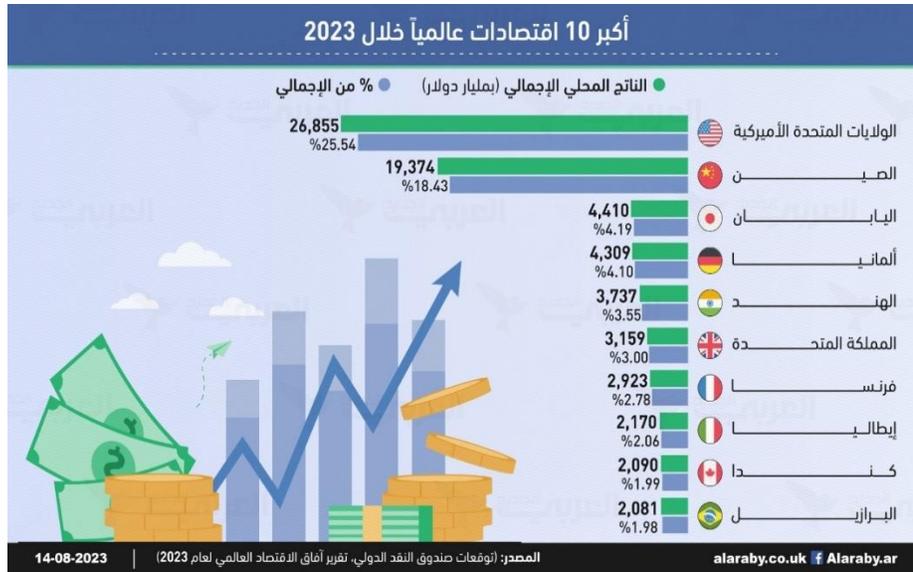
سنعيشُ أهوالَ هذه الحربِ الروسيةِ الأوكرانية، ولاستطاعَ الغربُ (الأوروبي الأمريكي الروسي) مواجهةَ العدوِّ الحقيقي والأخطر والأكبر الذي يترصُّ بالعالم، هناك في الجنوب العالمي: الحزب الشيوعي الصيني. هذا ما قاله صراحةً الأمين العامُّ لحلفِ شمالِ الأطلسي ينس ستولتنبرغ (Jens Stoltenberg) (2014 - 2024)، أثناء زيارته لليابان وكوريا الجنوبية في 2023: «أمننا ليس شأنًا إقليميًا بل عالميًا، الأمن الأورو أطلسي مرتبط بأمن المحيطين الهندي والهادئ، ما يحدث عندكم يهمننا، كما أن الأحداث في أوروبا تهتمكم» (NATO, 2023). وفي هذا تلميحٌ صريحٌ بأنَّ ما يحدثُ الآنَ بينَ روسيا وأوكرانيا، هو عينُ ما سيحدثُ بينَ الصين وتايوان. لذا فإنَّ ثمةَ رؤيةَ بديلةَ باتتُ تفرضُ نفسها على الجميع. تؤكدُ هذه الرؤيةُ على ضرورةِ التجديدِ في هويةِ الناتو إنَّ هو أرادَ الحفاظَ على حياته. وعليه، فليسَ منَ المستبعدِ أن يجدَ العالمُ نفسهُ أمامَ "ناتو جديدٍ" ينسجمُ معَ الرؤيةِ الأمريكيةِ نحوَ الباسيفيك، ويخوضُ معاركَ أخرى خارجَ حدوده الأطلسية التقليدية.

وفي انتظارِ ما ستؤولُ إليه الأمور، يخيلُ إلينا أنَّ دخولَ الطرفين: روسيا والناتو إلى المستنقعِ الأوكراني، منَ المحتملِ جدًا أن يكون مجردَ حيلةٍ ماهرةٍ ابتدعتها أمريكا لجرِّ روسيا إلى حربٍ عبثيةٍ استنزافيةٍ تُرهقُها اقتصاديا وتُخْلِصُها منَ شرِّها، وفي هذه الحرب تتركُ حليفَها العجوز (أوروبا) تواجهُ مصيرَها معَ موسكو، لتركزُ هي (أمريكا) نظرها نحوَ الجنوبِ العالمي، وتتمكَّنَ بعدها منَ "التفرُّغِ" لعدوٍ آخرٍ يُمثلُ الخطرَ الحقيقي القادمَ للغرب. ذلك أنَّ المدى البعيد، الكلُّ يتربُّ فيه حضورَ دولةٍ أخرى أكثرَ قوةً وأشدَّ بأسًا؛ نتكلمُ عن جمهورية الصين الشعبية.

## 2. التَّيْنُ يَتَرَبُّصُ

تاريخيا، لم تنهضُ حضارةٌ تريدُ التوسُّعَ والتمدُّدَ إلَّا وجعلتِ الطرقَ والتجارةَ والبنيةَ التحتية وسائلها إلى تحقيقِ ذلك. ولم تعمرِ إمبراطورية في الوجودِ طويلاً إلَّا وكانَ لها سلاحٌ يحممها، به تضمن مصالحها، وبه تردُّعُ أعدائها. هذا ما فعلته بنجاح كبير، الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود، وهذا ما باتت تحاوله غريمُها الصين في صحتها الراهنة. وتطلعات الصين لأنَّ تصيرَ لاعبا محوريًا في العلاقات الدولية، باتت واضحةً ومكشوفةً للجميع. حتى إنَّ الصينَ، في العشرِ سنواتِ الأخيرة، أصبحتُ قوةً شبه عظمى في العالم. يمكنُ أن نرى إلى تلك المؤشرات التي جعلتُ تبرهنُ على علوِّ مكانةِ هذا البلد عالميا. من قبيلِ نفوذها المتنامي الذي تشكَّله إقليميا، في منطقة المحيطين الهندي والهادي على جيرانها: اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وأستراليا. فضلاً عن تطلعاتها العالمية المُمثَّلة في بناءِ مشاريع عملاقة معَ عددٍ منَ الدولِ الأوروبية والأفريقية والآسيوية، وحتى مع بعض دول أمريكا اللاتينية، القريبة جغرافيا إلى الولايات المتحدة والبعيدة شيئا ما عن الهيمنة الغربية الأمريكية. هذه الدولُ التي تسعى بيجين إلى استقطابها تعزيزًا لنفوذها القادم أمامَ الغربِ عموما وأمريكا خصوصا. حتى إنها باتت تقترحُ نفسها مؤخرًا لحلِّ مشاكل الناس في بعضِ مناطقِ النفوذِ الأمريكي، ومنها الشرق الأوسط. وهذه منطقةٌ حسَّاسةٌ في السياسةِ الخارجيةِ الأمريكية، تغضبُ كثيرا إذا اقتربَ منها منافسٌ، سواءً كان عدوًّا أو حليقًا حتَّى. والآن (الصين) هي الشريكُ التجاري الأول لحوالي مئة وخمسين دولة. إضافة إلى سعيها الواضح للتفوقِ العسكري. وأي ذلك، جيشُها الكبير جدًا الذي يضمُّ أكثرَ منَ مليوني جندي منتظم، وبالتالي فهو الجيشُ الأضخمُ عددًا في العالم، ومضاعفتها في ميزانية الدفاع سنةً بعدَ أخرى، وهي الآن ثالثُ أكبرَ مُصدِّرٍ للسلاحِ في العالم، حتَّى إنها باتت تنافسُ الجيشين الأمريكي والروسي على المرتبةِ الأولى عسكريا. فضلاً عن قدراتها التكنولوجية التي يقرُّ ذوي الخبرة أنها تتطوَّرُ يوما بعدَ يوم. والأهمُّ منَ كلِّ ذلك مرتبتها الثانية عالميا من حيثِ إجمالي الناتج

المحلي (G.D.P) الذي تجاوز 19 تريليون دولار في 2023 (أنظر الصورة). هي إذن مميزات كثيرة تسمح للصين بتوسيع نفوذها الإقليمي، وتمكّنها من وتبوؤ مكانةٍ جدّ متقدمة في العالم.



انطلاقاً من هذه المؤشرات، التي تنبئ بأنّ بيجين تستعدُّ لما هو أكبر مما كانت عليه، من البديهي أنّ واشنطن لن تكتفي بالتفرُّج والمشاهدة والانهمار، بل عليها أن تتحرّك لتكبح جماح هذا "التنين" المنافس. وفي الطريق إلى ذلك، تظهُرُ كثيرٌ من القضايا الخلافية بينَ الغربيين: واشنطن وبيجين، على رأسها معضلة تايوان، والتكنولوجيا والتجسس، والحرب التجارية، والأمن، وحقوق الإنسان.

### 3. الحرب التجارية والتنافس التكنولوجي

من أبرز ملامح الصراع الأمريكي الصيني، هي "الحرب التجارية" (Trade war) المستعرة منذ مدة بين الدولتين. تلك التي أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2018. وقد تمثلت في حظر تصدير بعض التكنولوجيا من وإلى الصين، بمعنى أن هذه الحرب هي في عمقها حرب إلكترونية، ولا سيّما بعد تعاظم خطر شركة هواوي (Huawei) – فخر التكنولوجيا الدقيقة في الصين – على الشركات الغربية. حيث أصبحت ثاني شركة مُصنّعة للهواتف الذكية بعد سامسونغ (Samsung) الكورية، حتّى إنّها تجاوزت أبل (Apple) الأمريكية في قيمتها السوقية! أقله قبل 2020؛ أي قبل عملية "الاغتيال التكنولوجي" لها المستمرة إلى الآن، وذلك بمحاصرة الولايات المتحدة لها بقرار تنفيذي من رئيسها دونالد ترامب، بموجبه منَع الدول والشركات من التعامل معها أو بيعها احتياجاتها من البرمجيات عامة، وخصوصاً من الرقائق الإلكترونية (أو أشباه الموصّلات = Electronic Chips) (Huawei crackdown, 2020)، حتى عدّ هذا الحصارُ التكنولوجي واحداً من أكبر التطوّرات الجيوسياسية في السنوات الست أو السبع الأخيرة. فقد كانت شركة هواوي في طريقها إلى الهيمنة المطلقة على السوق العالمية للهواتف الذكية. وبالتالي، السيطرة الكاملة على شبكات الجيل الخامس (5G)\*. إنّ ضرب هذه

(\*) في سياق هذه الحرب الإلكترونية على هواوي، من الضروري أن نذكر بحادثة أمر السلطات الأمريكية باعتقال واحتجاز المديرية المالية لهذه الشركة، مانغ وانتشو (Meng Wanzhou) وهي في الآن ذاته ابنة مؤسس المجموعة! وهذا وحده أمرٌ يشير إلى الكثير. وقد أُلقي القبض عليها، سنة 2019 أثناء تواجدها في كندا، حيث وضعتها السلطات

الشركة، هو في عمقه ضربٌ لطموحاتِ الصينِ التكنولوجية، ودليلٌ على صراعٍ محمودٍ بينَ الكبارِ على التكنولوجيا السيرانية للجيل الخامس في عالمِ الأنترنت. ففي السنواتِ الأخيرة «تغيرت الرؤية الأمريكية حيال الصين ما بعد سنة 2010، حين أخذت الولايات المتحدة تنظر إلى الصين كخطر يهدد مصالحها بالنظر إلى استحواذها على أسواق شرق آسيا، وانتقالها من القطاعات غير ذات القيمة المضافة إلى قطاعات دقيقة، كما شركة هواوي» (أوريد 2021، ص 90). فقد أظهرت الصين، من خلال هواوي، تفوقاً وتقدماً على الأمريكيين والأوروبيين. ورغم كمّ القيود التي فرضتها واشنطن على تحركات هواوي، فقد تمكنت هذه الشركة، على يد مؤسسها ورئيسها التنفيذي العجوز (رين زينغفاي = Ren Zhengfei)، من الصمود والقيام من تحت الرماد، وهي الآن في طريقها إلى الرجوع، ربما بشكلٍ أقوى من الأول، حيث شيدت سلسلة توريدٍ مستقلة، وحققت اكتفاءً ذاتياً تكنولوجياً، بعيداً عن بطش واشنطن وحلفائها، بل إن الشركة الصينية باتت تنافس إنفيديا Nvidia نفسها!.. لكن هذا موضوع آخر يحتاج إلى دراسة خاصة وسياقٍ آخر.

إضافةً إلى تهديدٍ آخرٍ شكَّته الصين، وقد تمثَّل في غزو منصَّتها (تيك توك = Tik Tok) للعالم الغربي. حتى إن هذه المنصة تفوقت على محركِ غوغل، بعدَها النطاق الأكثر زيارةً على مستوى العالم سنة 2021. مما دفعَ بمجلس الشيوخ الأمريكي في (ماي 2023) إلى إعلان خطةٍ لتسريع حظرٍ تداوُل هذا الرابط داخل الولايات المتحدة الأمريكية. بحجة الأمن القومي. في ما أسماه الكونغرس «المحاولات الصينية للسيطرة على القرن الحادي والعشرين» (قناة الجزيرة العربية، يونيو 2023)، ولعلَّ آخرَ مثالٍ على هذا التهديد التكنولوجي المتبادل بين البلدين، هو "منطاد التجسس" الذي رصدته أمريكا في الأجواء الجوية لولاية مونتانا المحاذية لكندا في (يناير 2023). وبالمناسبة هذه هي الولاية التي تضمُّ أهمَّ القواعد الاستراتيجية الأمريكية وصوامع الصواريخ النووية! وفي ردِّها عن الحدِّث نعتِ الخارجية الصينية أن يكون المنطاد هدفهُ التجسس. مؤكدةً أنه مجرد منطادٍ مدني مخصَّص لأغراضٍ بحثية؛ للطقس فقط، انحرَف بطريق الخطأ عن مساره، بسبب الرياح! لكن هذه التعليقات لم تُقنع الولايات المتحدة التي أسقطت المنطاد بمقاتلة F-22، وعدته انتهاكاً صينياً غيرٍ مقبولٍ للسيادة الأمريكية. حتَّى إنَّ وزيرَ الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن ألغى زيارته التي كانت مقررة للصين حينها. الأمر الذي دعا الصين إلى اعتبار إسقاط المنطاد من طرف واشنطن أمرٌ "مبالغ فيه"! وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي بات يشكِّلها هذا التحدي التكنولوجي، فإنَّ الفائز بهذا المجال، حتماً هو الذي سيفوز بالسيادة على العالم في العقود القادمة. أما الآن فقد جعل هذا الصراع يتركزُ أكثرَ حول الذكاء الاصطناعي (AI)، وتكنولوجيا الكوانتم (quantum tech). ويوماً بعدَ يوم، تُظهرُ الصينُ تقدُّماً ملحوظاً في بعض التطبيقات التكنولوجية الكمومية، وما تنفقه الصين وحدها عن تقنيات الكم يتجاوزُ بكثيرٍ أقرب المنافسين لها، وهم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واليابان.

هذه "الحرب الإلكترونية" حاولت التخفيف من حدتها زيارات قام بها أقطاب التكنولوجيا في أمريكا إلى الصين في منتصف سنة 2023؛ نتكلم عن أغني رجل في العالم والمدير التنفيذي لشركة تيسلا، أيلون ماسك؛ والمدير التنفيذي لشركة أبل تيم كوك (Tim Cook)، وبيل غيتس الذي استقبله شي جين بينغ شخصياً؛ تبعتهما زيارات لشخصيات أخرى مرموقة؛ وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن؛ ثم زيارة عميد الديبلوماسية الأمريكية هنري كيسنجر (1923 - 2023) للصين في الفترة نفسها. هذا الذي طالما أكدَّ على ضرورة تحقيق التكامل بين الدولتين باعتبارهما «ضرورتين للعالم، وضرورتين لبعضهما البعض» (أوريد 2021، ص 90). وكلُّها زياراتٌ تدلُّ على أن شينا في الكواليس ترجوه أو تتجنَّبهُ الدولتان الغريمتان.

---

قيّد الإقامة الجبرية، في انتظار تسليمها. من المؤكد أن الأمر كانت له علاقة مباشرة بالحرب على الشركة كليا التي اتهمتها واشنطن بـ "التجسس الصناعي" (industrial espionage).

لكن يبدو أن أبرز مسيبتات القلق الأمريكي هو المشروع الصيني الأضخم في التاريخ الحديث، بل في تاريخ العالم كله. نتكلم عن "طريق الحرير الجديد" أو "مبادرة الحزام والطريق" (One Belt, One Road). هذا هو الخطر الأكبر والقضية الأهم التي باتت تشكّلها الصين، سواءً على أمريكا بشكلٍ خاص أو على كلِّ من ينافسها بشكلٍ عام.

#### 4. مبادرة الحزام والطريق، أو خطة الصين للسيطرة على العالم

إذا تكلمنا تاريخياً، فإنّ هذا المشروع قديمٌ جداً، بدأ منذ القرن الثاني قبل الميلاد، به غزت الصين القديمة دُولاً كثيرةً في العالم. وقد كان الحرير هو السلعة الأشهر والأهم حينها. لذلك سجى المشروع عليه. هذا الطريق كان وسيلة مهمة لانتشار الثقافات والأديان. وهو أمر مستحبّ إذا تكلمنا بمنطق التلاقح الثقافي وحوار الحضارات، غير أننا في سياقٍ تغلب عليه القوة والمصالح والهيمنة. وعليه، فقد بسطت به الصين سُلطتها ونفوذها على كثيرٍ من بلدان العالم (أقله في آسيا وأوروبا). ذلك ما جعلها من أكبر الاقتصادات في العالم لمدةٍ تناهز الألفين سنة. قبل أن تتمكن دولة حديثه العهد بالوجود من نزع الصدارة منها في القرن العشرين، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

حالياً، تحاول الصين إحياء هذا المشروع، لكن بمعايير القرن الواحد والعشرين. في البداية كان طريق الحرير عبارة عن شبكة من الطرق البرية والبحرية التي تمرّ عليها الخيول والجمال، ثم انتقل إلى بنية تحتية تقليدية مكوّنة من السكك الحديدية والموانئ والمطارات، أما الآن، فنتكلم عن "طريق الحرير الرقمي"، ويتكون من شبكة واسعة من كابلات الألياف الضوئية، ومحطات الطاقة الشمسية، وشبكات المحمول من الجيل الخامس.. إلخ. ومع ذوبان جليد القطب الشمالي، تطمح الصين وروسيا إلى "طريق الحرير القطبي"!! كل ذلك تراهن عليه الصين لتأكيد ذاتها أمام غيرها. لكن ليس لدواعٍ اقتصادية فقط، بل لأنّ بيجين ترمي إلى توظيفه لأبعادٍ سياسية وحضارية. ومنها العمل على تقوية نفوذها أكثر فأكثر. خاصةً مع دول الجنوب العالمي المترددة بين الاستمرار في علاقتها بالغرب، أو تغيير الوجهة و"النظر شرقاً". وقد لا نبالغ إذا قلنا إنّ الصين تؤسس لعولمة اقتصادية جديدة، شرقية هذه المرة. وتتطلّع إلى إنشاء نظامٍ بديلٍ للعلاقات الدولية، يتمثل في تحويل مركز الثقل في السياسة الدولية، من المحيط الأطلسي إلى أوراسيا، ومن واشنطن إلى بيجين.

تشتغل الصين على "مبادرة الحزام والطريق" بشكلٍ هادئٍ ومخيفٍ منذ (2013)، أي مباشرة بعد تقلد شي جين بينغ (Xi Jinping) رئاسة الصين. وهو أكبر مشروع للبنية التحتية في تاريخ البشرية برمته. يربط أقصى آسيا بأقصى أوروبا. يشير "الحزام" إلى شبكة طرقٍ برية، ويشير "الطريق" إلى شبكة طرقٍ بحرية، وكلاهما يريد ربط الصين بالعالم. «وترتكز مبادرة الحزام والطريق على أربعة مجالات أساسية: التصنيع وبناء البنى التحتية والطاقة والتمويل» (جيان [وآخرون] 2019، ص 12). وقد استثمرت الصين في هذا المشروع نحو تريليون دولار أمريكي على شكل قروضٍ للدول الواقعة في "الحزام والطريق" (BBC, 2019). علماً أن هذه الميزانية قابلة لأن تتضخّم إلى ثمانية تريليونات دولار باكتمال المشروع، في ما يناهز سبعين دولة (أنظر الصورة).



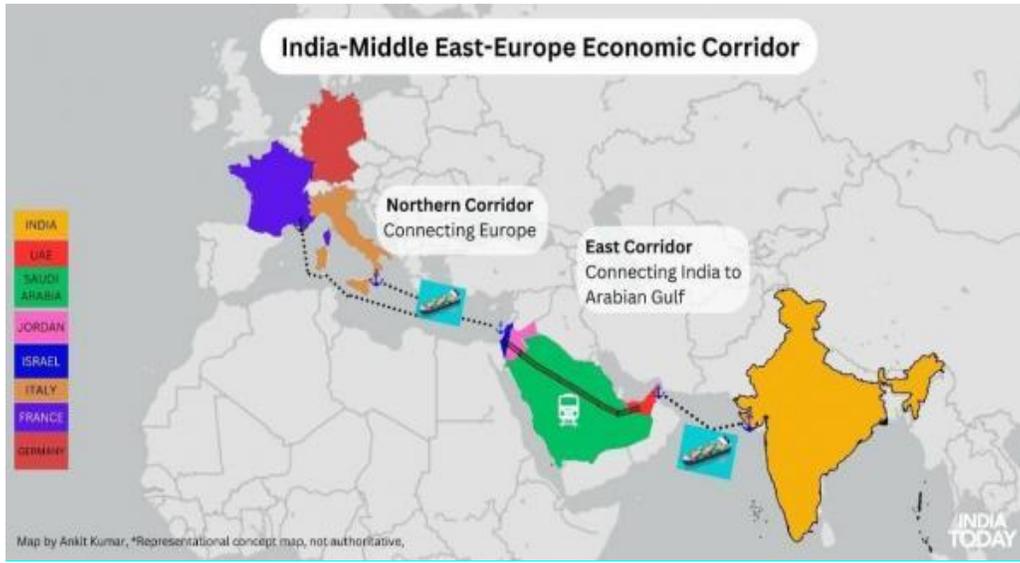
يعتزمُ الحزبُ الشيوعي الصيني إتمام المشروع بشكلٍ كاملٍ سنة 2049. هذه السنة، لم يخترها الحزبُ الشيوعي اعتباراً، بل هي ذكرى مئوية تأسيس الصين الشعبية. والأهمُّ أنها كناية عن نهاية "قرن المهانة" – كما يسمّيه الصينيون – الذي امتدَّ منذُ سنة 1839 إلى سنة 1949. حيث كانت الصين هي رجل آسيا المريض، وكانت مضطرة دائماً إلى تقديم تنازلاتٍ مُهينةٍ للقوى العظمى. منذُ هزيمتها في حربِ الأفيون أمامَ المملكةِ المتَّحدةِ إلى هزيمتها أمامَ اليابان في 1945. مما خَلَّفَ في لاوعي الصينيين عبئاً ثقيلاً من الشعور بالخزي والعار. هذه هي الفترة التي ستشكّلُ "المظلومية الصينية" تجاه العالم. «فمنذ حروب الأفيون بمطلع القرن التاسع عشر [...] اعتبر الصينيون الغرب مصدر سلسلة لا نهاية لها من أعمال الازدلال. وعليه غدت المساواة في المكانة، والإصرار على عدم الانحناء لأوامر الأجانب، وازعاً أخلاقياً وليست إجراءً تكتيكياً» (كيسنجر 1995، ص 567). وإذن، فالمرحلة هذه، تُعدُّ الدافع الإيديولوجي والمحفِّز الأخلاقي حالياً للصين ولرئيسها شي جين بينغ، لأجل تجاوز هذا "الشدوذ التاريخي" – هكذا يسمِّها الزعماء الشيوعيون - وتحقيق "الحلم الصيني" (على غرار "الحلم الأمريكي" " American Dream") وبناء "الإمبراطورية". لذا فإنَّ سنة 1949 تُعدُّ لحظةً انطلاقي الصين مع زعيمها الشيوعي الكبير ماو تسي تونغ (Mao Zedong) الذي تخلَّصَ من القوميين في الحرب الأهلية، ووضع أُسسَ الصين الشيوعية بإطلاقه "للثورة الثقافية" عام 1968. وبعدهُ دينغ شياو

بينغ (Deng Xiaoping) قائد ثورة "الإصلاح والانفتاح" في 1978، الذي تمكّن فيها من إخراج الصين من عزلتها عن العالم. وصولاً إلى رئيسها الحالي شي جين بينغ الذي يعتزم الوصول بالصين سنة 2049، إلى تحقيق الوعد؛ وهو أن تصير هي القوة المهيمنة الأولى في العالم.

تُرى كيف تلقى الداخل الأمريكي هذا التهديد الصيني؟ نفّضل أن نجيب عن هذا السؤال من خلال قراءة موجزة لموقف كاتبين أمريكيين كبيرين، وهما: البروفيسور المرموق والخبير الاستراتيجي (مايكل بيلسبوري = M. Pillsbury)؛ وعالم السياسة والحروب من جامعة هارفرد، ومساعد وزير الدفاع الأسبق، (غراهام أليسون = G. Allison).  
يُعدُّ كتاب (ماراطون المائة سنة) من أهم ما أُلّفَ عن هذا الموضوع، وكتبه، مايكل بيلسبوري، يُحسبُ على تيار "الصقور" من حيث تصوّراته المتشدّدة إزاء الصين. فيه نبّه المسؤولين الأمريكيين إلى أنّهم متوهّمون، أو هم فقط يفكرون بالأمني (Wishful Thinking) (Pillsbury 2016, p. 7)، إذا صدّقوا كذباً "التعاون الإيجابي" مع الحزب الشيوعي الذي يعدُّ العدة، بشكلٍ حثيثٍ وهادئ، لتحقيق "الحلم الصيني" (\*). مبرّر هذه العبارة: «حثيثٌ وهادئٌ»، هو أنّ بيلسبوري يُدرك أنّ الصين تشتغل وفق استراتيجية ورؤية "سرية" لا تُعلن عنها صراحةً. بمعنى أنها لا تُشعر العدو بأنه عدوٌّ. بل عليها أن تترك مخططاتها مستغلقة ومهمّة لا يدركها العدو (Hide your strength, bide your time). هذا ما تربّت عليه الروح الصينية بفضل معلّمها الكبير (سان تزو = Sun Tzu) في كتابه الشهير (The Art of War). كلُّ ذلك، ضمن استراتيجية يبيح الممتدّة منذ سنة "الإذلال" أو "الإهانة" 1839، إلى سنة تحقيق حلم "نظام عالمي صيني" في 1949، أي سنة تأسيس الشيوعية الصينية. ثمّ بعد ذلك، نحو تحقيق "الاكتمال" وبلوغ القمة في 2049.

وبتأثير من هذه التنبهات والتحذيرات، كما من غيرها، لجأت الولايات المتحدة بشكلٍ مستعجلٍ، إلى العديد من الاستراتيجيات لتطويق جموح الصين. ففي خضمّ التوتر القائم بين البلدين، جعلت واشنطن «تجيش حلفاءها في المنطقة من أجل احتواء الصين، من الهند واليابان وأستراليا وتايوان، فضلاً عن فيتنام، وتسعى لتطويق مشروع طريق الحرير بمشروع بديل مع الهند وفيتنام عبر خطّ بحري في المحيط الهادئ» (أوريد 2021، ص 91). الحديث هنا عن مشروع "الممرّ الاقتصادي" (India-Middle East-Europe Economic Corridor) (أنظر الصورة)، الذي هو جزء من مشروع أكبر هو مشروع "الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار" (The Partnership for Global Infrastructure and Investment) (PGII). لربط الهند بأوروبا عبر دول الخليج وإسرائيل. والأهداف من هذه المشاريع واضحة تماماً: أهمّها: طرح مشروعات بديلة عن مشروع طريق الحرير الجديد، وتقوية دور صندوق النقد والبنك الدولي، وإضعاف الصين اقتصادياً.

(\* ) قريب من هذا التصور ما اقتبسه بيلسبوري نفسه من فيلم (Fight Club) - إخراج (David Fincher) - يقول: «القاعدة الأولى للماراطون هي ألا تتحدث عن الماراطون» (Pillsbury, *Ibid*, pp. 22 – 137).



وطبعا هناك مشاريع أخرى طموحة تسعى بها الولايات المتحدة مع الدول الصناعية الكبرى (G7)، الإشارة هنا إلى الدول الاقتصادية الكبرى في العالم (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، وكندا). للحد من النفوذ المتنامي لهذا التين المتريص في مناطق النفوذ الغربي. من ذلك مثلاً "تحالف أوغوس" Aukus بين أمريكا وأستراليا وبريطانيا، لضمان أمن المحيطين الهادي والهندي؛ أو "حلف كواد (Quad) الرباعي"، وهو حوار استراتيجي غير رسمي بين أمريكا واليابان وأستراليا والهند، هدفه محاصرة الصين في آسيا؛ فضلاً عن "صفقة الغواصات" ذات الدفع النووي بين أستراليا والغرب في 2021؛ أو "حوار تايوان" كمقابل لمبدأ "صين واحدة"، وقد تمثل في زيارة رئيسة مجلس النواب الأمريكي نانسي بيلوسي (Nancy Pelosi) لجزيرة تايوان في 2022.

بسبب زيارة هذه الشخصية الأمريكية للجزيرة، تحركت ثلاثة أساطيل في مضيق بحر الصين الجنوبي؛ الأسطول الأمريكي لحماية رئيسة مجلس النواب، والأسطول التايواني الذي قام بأكبر مناورة عسكرية في تاريخه، والأسطول الصيني الذي قام بأكبر مناورة له منذ أكثر من ثلاثين سنة، وبها اخترق المجال الجوي أكثر من مرة لتايوان. ورغم ما لهذه الزيارة من أهمية بالنسبة لتايوان، بالنظر لما لنانسي بيلوسي من ثقل سياسي يحكم منصبها الرفيع، إلا أن المرأة تلاعبت بالطرفين معاً. لقد قدمت خطاباً مزدوجاً، حتى لا نقول متناقضاً؛ من جهة دافعت عن استقلالية الجزيرة ومن جهة أخرى أقرت بمبدأ "صين واحدة"!! ولا تدل هذه الازدواجية على لعبة أخرى من الألعاب المعهودة في خطابات السياسيين، بقدر ما هو كناية على رضوخ الدول الغربية للأمر الواقع، المتمثل في اعترافهم بأحقية الصين في ضم الجزيرة.

انطلاقاً من مظاهر الصراع هذه، والمناوشات المتبادلة بين المعسكرين نتساءل، ما هو السيناريو المرجح بينهما؟ أو إلى ماذا سيؤول الأمر إذا تمادت الصين في طموحاتها، ولم ترتدع من المشاريع الغربية البديلة، وإذا لم تؤثر فيها العوائق التي تضعها أمامها الولايات المتحدة؟

هنا نستحضر إجابة البروفيسور غراهام أليسون الذي يقول إن نتيجة هذا التوجس المتبادل بين الدولتين ستنتهي إلى الوقوع في ما يُسميه، في كتابه النفيس (الاتجاه نحو الحرب)، بـ "فخ ثيوسيديد" (Thucydides's Trap). لقد عاد هذا الباحث المعاصر إلى المؤرخ اليوناني القديم ثيوسيديد (460 – 400 ق. م)، الذي أُنح للحرب بين اسبرطة (القوة القائمة) وأثينا (القوة الصاعدة) في القرن

الخامس قبل الميلاد (من 431 إلى 404 ق. م)، في مؤلفه (History of the Peloponnesian War)، والتي انتهت بانتصار اسبرطة. لخصّ ثيوسيديد عوامل الحرب كالآتي: بفعل نمو أئينا (Rise) اقتصاديا وثقافيا وعسكريا، باتت اسبرطة تتخوّف (Fear) من هذا الصعود على مكائنها ونفوذها. وبالتالي كان من المحتّم (Inevitable) أن يصطدما ببعض ويتنازعا النفوذ (Allison 2017, p. 29). انطلاقا من هذه الواقعة التاريخية القديمة جدّا، بحث أليسون في أحوال ستة عشر صراع بين القوى الكبرى على مدى خمسة قرون الأخيرة، اثنتا عشرة حالة منها انتهت بالحلّ المسلّح، و فقط أربع منها خرجت بحلّ من دون حرب (أنظر الصورة).

|    | Period                         | Ruling Power   | Rising Power   |   | Result |
|----|--------------------------------|--|----------------|---|--------|
| 1  | First half of 16th century     |  France                       | Hapsburgs      |    | War    |
| 2  | 16th–17th centuries            |  Hapsburgs                    | Ottoman Empire |    | War    |
| 3  | 17th century                   |  Hapsburgs                    | Sweden         |    | War    |
| 4  | 17th century                   |  Dutch Republic               | England        |    | War    |
| 5  | Late 17th–early 18th centuries |  France                       | Great Britain  |    | War    |
| 6  | Late 18th–early 19th centuries |  United Kingdom               | France         |    | War    |
| 7  | Mid-19th century               |  United Kingdom, France       | Russia         |    | War    |
| 8  | 19th century                   |  France                       | Germany        |    | War    |
| 9  | Late 19th–early 20th centuries |  Russia, China                | Japan          |    | War    |
| 10 | Early 20th century             |  United Kingdom              | United States  |   | No war |
| 11 | Early 20th century             |  Russia, U.K., France       | Germany        |  | War    |
| 12 | Mid-20th century               |  Soviet Union, U.K., France | Germany        |  | War    |
| 13 | Mid-20th century               |  United States              | Japan          |  | War    |
| 14 | 1970s–1980s                    |  Soviet Union               | Japan          |  | No war |
| 15 | 1940s–1980s                    |  United States              | Soviet Union   |  | No war |
| 16 | 1990s–present                  |  United Kingdom, France     | Germany        |  | No war |

المصدر: Allison (Nov. 2018)

هذا بالضبط ما طبّقه أليسون على الغريمين المعاصرين: أمريكا بوصفها الدولة العظمى المهيمنة، وهي تمثل اسبرطة، والصين بوصفها دولة مفترسة (*predator*)<sup>(\*)</sup> تريد أن تحجز لها مكانا بين الكبار، ولم لا قيادة العالم مثلما فعلت أمريكا في الثلاثين سنة الأخيرة،

(\*) "الدول المفترسة" مصطلح يُطلق على نوع من الدول التي تتحدّى هيمنة الدول العظمى على العالم. تاريخيا، هو نفس الأمر تقريبا الذي حدّث سابقا بين ألمانيا وبريطانيا العظمى، وبقي كذلك حتى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) لألمانيا، الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى التي خرجت منها بريطانيا منهكة رغم انتصارها. فما كان من هذه الإمبراطورية العاجزة إلا نهج سياسة "الاسترضاء" (Appeasement) تجاه صعود "دول مفترسة" – اليابان، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا - تسعى إلى التوسّع في محيطها الإقليمي. ومن المحللين من يقول إن الأمر نفسه تقريبا حدّث قبيل سنوات قليلة، بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بخصوص شبه جزيرة القرم. والآن يحدث مع الصين، خصوصا في صراعها مع أمريكا على "القضية التايوانية"، التي كثيرا ما يقارنها الخبراء بقصة فشل بريطانيا في أزمة قناة السويس سنة 1956، أمام إصرار كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على ضرورة انسحابها هي وفرنسا وإسرائيل من مغامرتهم بغزو مصر. تلك كانت اللحظة التي حولت بريطانيا العظمى من دولة عظمى تفرض سياستها ورؤاها على العالم، إلى مجرد دولة أوروبية. قوية نعم، لكن تزامها القرار دول أخرى، بل وتلزمها السكوت وغيض الطرف عما تفعله. ومن المحتمل جدا إذا حدثت وفشلت أمريكا في قضايا مثل تايوان أو هونغ كونغ أو حتى مع برنامج إيران النووي، فهذا ما سيأخذها إلى نفس مصير بريطانيا العظمى: أي أفولها

وهي تمثل أئينا. فكما «أن الأثينيين أجبروا الإمبراطيين على دخول الحرب، عندما أصبحوا قوة أعظم أثارت الخوف في نفوسهم» (شترأوس وكروبسي 2005، ص 30)، كذلك باتت تفعل الصين، التي تُخَوِّفُ الأمريكيان من فقدان مكانتهم، وقد تدفعهم إلى الحرب. لنتذكر أن من أبرز مفعولات (effets) الهيمنة هي «ضمان استقرار النظام الاجتماعي» (Riendeau-Fournier 2015, p. 10)، أو السياسي. ونتيجة ذلك؛ إما أن يقعا في "مصيدة" تيوسيديد ويتطاحنا مباشرةً بالسلح، إذا أصرت أمريكا على الحفاظ على مكانتها وهيمنتها على العالم، وبالتالي لن تسمح للصين بالتفوق عليها. أي نشوء الحرب المباشرة بين العملاقين (قوة صينية صاعدة وطموحة، وأخرى أمريكية مهيمنة تريد الاحتفاظ بقيادتها للعالم). وحتما سيأخذان معهما العالم إلى الدمار؛ وإما أن يتجنبنا "الفخ"، إذا أدركت أمريكا أن الواقع يتغير، وهو يميل تدريجيا لصالح الصين، وبدل الصراع والحرب يملكها أن تقبل بالأمر الواقع، وتسمح بانتقال سلس للسلطة، تحقيقا للتكامل والتعاون. «ليس فخ تيوسيديد نوعاً من القدرية (Fatalism) أو نزعة تشاؤمية، ولكنه محاولة خارج الخطابات الرسمية إلى رصد التحولات التكنولوجية التي على كل من بيجين وواشنطن التحكم فيها من أجل بناء علاقات سلمية» (أوريد 2021، ص 93)، تجعل العالم كله يستفيد. على غرار ما حدث بين دول كثيرة، لعل أبرزها ما حدث بين بريطانيا العظمى وأمريكا، أو - إلى حد ما - بين هذه والاتحاد السوفياتي الذي جعلته أمريكا يرضخ للأمر الواقع، وبأقل من دون رصاصة واحدة. والأهم في كل هذا، هو تجنب العالم حرباً كبيرة حتما ستضر بكل دوله وشعوبه. نحن نتكلم عن دولتين نوويتين!

هي إذن تحركات تؤكد أن ثمة ملامح "حرب باردة جديدة" تعيشها الدولتان (قناة الجزيرة العربية، غشت 2023). وسواءً هي حالة حرب باردة أو لا، فهي مؤشرات، ضمن أخرى، جعلت تُنبئ - تدريجياً - بتشكّل نظام عالمي آخر، من أبرز إمكاناته أن ما ستفعله الصين، سيكون أشد بأساً ممّا فعله قبلها الاتحاد السوفياتي بالعالم الحر. في هذا النظام العالمي المُقبل، من المحتمل أن تلعب الصين دوراً عظيماً يتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية. لكن ليس في المستقبل المنظور. وبديهي أن نتائج كل ذلك ستغيّر حتماً من ملامح العالم إلى شكلٍ آخر. وليس مبالغة منّا إذا ذهبنا إلى حد القول بأن الحالة هذه تنذر بحرب عالمية ثالثة مباشرة. خصوصاً إذا تهوّرت بيجين ودخلت تايوان عنوة. فلكي يكتمل مشروعها الإقليمي والعالمي، ما على الصين إلا أن تُحكّم سيطرتها على تلك الجزيرة، فذلك يعني إحكام قبضتها على مضيق تايوان، وذلك يعني إحكام سيطرتها على بحر الصين الجنوبي برمتيه، وذلك يعني طرد جميع منافسيها من تلك المنطقة شديدة الأهمية، وذلك يعني تحقيق بيجين لأهمّ هدفين استراتيجيين تسعى لتحقيقهما: (اقتصادياً) تأمين موارد الطاقة، و(سياسياً) استرداد تايوان. وهذه هي نقطة الانطلاق الحقيقية التي ستقفز بالصين إلى مكانةٍ أخرى.

## 5. المعضلة التايوانية واستراتيجية درع السيليكون

يقول الحزب الشيوعي الصيني إنه إن أرادت الصين أن تُحقّق نهضتها الكاملة، فعليها أن تُدخل تايوان في الحسبان، وإلا سيبقى المجد الصيني منقوصاً غير مكتمل. لكن لماذا تُراهن الصين على هذه الجزيرة كجزءٍ ضروري لاستكمال مشروعها العالمي؟ وما علاقة تايوان بالصراعات الدولية التي تحدث في العالم الجنوبي؟

---

من إمبراطورية ودولة عظمى إلى مجرد دولة قوية بين دولٍ أخرى. وبالتالي تواضع مكانتها العالمية وانتهاء أسطورتها. وهذا أكبر كوابيس أمريكا الشمالية في هذا الزمن الحاضر (Ferguson, 2021).

الصراع بين الصين وتايوان يعود إلى عشرات السنين، وربما إلى المئات منها. وليس هنا السياق المناسب للحديث باستفاضة عن حيثيات هذا الخلاف الكبير، فلكل طرف أسبابه وحججه التاريخية، التي يدعّم بها موقفه، ويبرّر بها سلوكه. لكن يكفي أن نوضّح بشكل عام، أنّ المشكل ظهر كغيره منذ عام 1895، أي في السنة التي احتلت فيها الإمبراطورية اليابانية تايوان، وقد كانت حينها جزءاً من الأراضي الصينية. ثمّ عاد الصراع من جديد في العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، حيث كانت الصينُ تصارع على جبهتين، من جهة حربٍ داخليةٍ أهليةٍ بين الحزب القومي والحزب الشيوعي؛ ومن جهةٍ أخرى هما معا يخوضان حرباً خارجيةً ضدّ الاحتلال الياباني، ضمن سياقٍ أعم هو الحرب العالمية الثانية. وبعد أن وضعت هذه الحرب العالمية أوزارها، تركّز القتال في الداخل الصيني، إلى أن تمكن "الحزب الشيوعي الصيني"، بزعامة ماو تسي تونغ، في 1949 من الانتصار في حربه الأهلية ضدّ "الحزب القومي البديل" المعروف بالكومينتانغ (Kuomintang). فما كان على القوميين المهزمين، بزعامة شيانج كاي شيك (Chiang Kai-Shek)، سوى الانسحاب المؤقت إلى جزيرةٍ اسمها "فرموزا" للاحتباء بها، ورض الصفوف من جديد. وذلك بإطلاق "مشروع المجد الوطني"، الذي يعني حُكم الصين من داخل هذه الجزيرة، في سبيل الاستعداد للعودة إلى الصين لاستردادها من الشيوعيين. هذه الجزيرة هي التي نعرفها الآن باسم تايوان. ومنذ ذلك الحين بدأت تعقيدات دولية بين تايوان القومية التي ترى الصينَ جزءاً مسلوباً منها، أو على الأقل باتت ترى الآن حقّها في الاستقلال عن الصين، احتراماً لمنطق الأمر الواقع، فيما ترى الصينُ الشيوعية أنّ تايوان وخزرها مقاطعةً مسلوّبةً منها، وعليها استردادها، وهذا ما يعمل عليه الحزب الشيوعي حالياً بزعامة رئيسه القوي شي جين بينغ تحقيقاً لهضبة الصين الكاملة.

هذه القضية الحسّاسة والمعقدة جدّاً، جعلت من تايوان أخطرَ جزيرةٍ في العالم. وبات كبار المسؤولين في العالم يتوجسون من إذكاء هذا الصراع، لاحتمالية وقوع حربٍ كبيرةٍ إذا تجرّأت بيجين لدخول تايوان و"استردادها". خصوصاً إذا علمنا أنّ لهذا الشأن الصيني "الداخلي" علاقة مباشرة بدولٍ أخرى قوية. ففي السنوات الأخيرة تكرّرت توترات سياسية ومناوشات عسكرية وتهديدات متبادلة بين العملاق الصيني والجزيرة التايوانية، بفعلها بات يخشى الكثير من المتتبعين للشأن الدولي أن ترقى إلى نزاعٍ مسلّحٍ مباشر. لا سيما وأن الكثير من الدول الغربية – بما فيها حلفاء تايوان أنفسهم – جعلت تتراجع بدءاً من 1971، عن الاعتراف باستقلال "الكومينتانغ" عن جمهورية الصين الشعبية، لصالح مبدأ "صين واحدة" (أي الصين وتايوان شيء واحد). ورغم تحذيرات حلفاء تايوان المتكررة للصين لثمنها عن فكرة الغزو، على رأسهم واشنطن، إلا أنّ العالم كلّه يعيش الآن حالةً من الارتياح والتوجس المتواصلين خوفاً من إقدام الصين على الدخول إلى الجزيرة عنوةً. فكثير من المؤشرات باتت تكشف عن سعي متواصلٍ لبيعين لأجل إحكام قبضتها المطلقة على بحر جنوب الصين، وهو شديد الأهمية للاقتصاد الصيني. ولأجل إحكام السيطرة عليه، لا ينقصها إلا السيطرة على مضيق تايوان. أو لنقل السيطرة على تايوان بأكملها. وهذا ما يندُر باحتمال قيام اشتباكٍ مسلّحٍ في تلك المنطقة.

ومع ذلك، فلا يُعزى قيام حربٍ شاملةٍ أو تجنبها، لقرار السياسيين أو دهاء الدبلوماسيين، أو إلى العُدّة العسكرية، أو بفضل القرب الجغرافي، أو الحجة التاريخية؛ بل يعزى إلى قطعةٍ شديدة الصغر من السيليكون تحتوي على الكثير من الأسلاك الأرق، نتكلم عن أشباه الموصلات، أو الرقائق الإلكترونية (Electronic Chips). بها تتمكن الأجهزة الإلكترونية والإنترنت من العمل. ولتايوان مع هذه القطعة "العجيبة" والمعقدة جداً، تاريخٌ طويل. بها جازفت تايوان التي كانت تريد أن تصبح مستقلةً ومستغنيةً عن إعانات الدول الحليفة، وعليها راهنت حين أرادت أن تفرّض نفسها رقماً صعباً بين الكبار. فإما الاقتصاد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء أو عليها أن تبيع مزيداً من المنتجات والمنسوجات الإلكترونية للخارج وتستخدم عائداتها في سدّاد كلفة الأغذية؟ إمّا مشروعٌ يحقق مردوديةً عاجلةً، وإما الرهان على تكنولوجيا تنطوي على مجازفة؟ هذا هو السؤال الكبير الذي شغل الحكومات التايوانية منذ فكّرت في تحقيق

استقلالها. لكن بفضل كثيرٍ من المثابرة والتعلم والأخلاق الكونفوشيوسية والانفتاح على الخارج، ورهان الحكومات التايوانية على التعليم والصحة لأجل الاستثمار في الأجيال، وباستغنائها عن اقتصادٍ مقتصرٍ على "الإصلاح الزراعي"، إلى اعتماد اقتصادٍ يقوم على التكنولوجيا المتقدمة (بفضل ذلك) انتقلت تايوان من دولة فقيرة تسوّل الإعانات الخارجية، ومن بلدٍ بقوةٍ عسكرية غير ذات وزن، ونسبة تضخمٍ كبيرة، إلى واحدة من أقوى الاقتصادات الصاعدة وسريعة النمو في العالم. حتى إنَّها صارت مغفلاً للتكنولوجيا المتقدمة. وهي معروفة الآن بتفوقها الكبير في مجال صناعة الرقائق، وحدها تستحوذ على ما يدنو من ثلثي صناعة الرقائق الدقيقة في العالم، بل إنَّ هذا البلد الصغير (أربعة وعشرون مليون نسمة، وبمساحة لا تزيد عن 36.000 كلم<sup>2</sup>) بات يستحوذ اليوم على أكثر من (90%) من الرقائق المتقدمة. ويكفها فخرا أنها حققت نهضةً علميةً بشكلٍ سريعٍ وباتت الدولة الأولى عالمياً في هذه الصناعة، متفوقة في ذلك على أمريكا نفسها<sup>(\*)</sup>.

هذا التفوق التكنولوجي في مجال الرقائق المتقدمة هو ما منح تايوان درعا واقياً في وجه المترصين. إنها استراتيجية "درع السيليكون" (Silicon shield) التي لجأت إليها الحكومة التايوانية، منذ منتصف التسعينيات. بوصفها آلية دفاعية تحميها من التهديد الصيني المتواصل وتمنع عنها العدوان الخارجي. هذا "الدرع" هو أهمُّ ما تدافع به الحكومة التايوانية، حفاظاً على هويتها ودفاعاً عن أمنها القومي. وقد تمثلت بشكلٍ رئيسٍ في شركتها العملاقة (T.S.M.C.) بوصفها واحدة من أكبر الشركات من حيث القيمة السوقية في العالم، وأكبر شركة آسيوية مُدرجة في البورصة، متفوقة على سامسونغ الكورية وآبل الأمريكية، وهي فخر التكنولوجيا التايوانية بامتياز، ومغفلٌ صناعة المايكروشيبيس المتقدمة؛ أي إنَّ العالم كله بات يستند إلى صناعة التكنولوجيا التايوانية المتقدمة، وباستغنائها عنها فهو لا يستغني عن تايوان وحدها، بل يهدد الاقتصاد العالمي برمته. وواضح أنَّ المترص الأكبر بالجزيرة هي جارتها الصين التي تعترم ضمها إليها من جديد. فطالما نظر الصينيون «إلى تايوان كترابٍ سليب عن الوطن الأم، وكذلك كبؤرة للإمبريالية تهدد الصين على الدوام، خاصة مع القواعد العسكرية الأمريكية [...] وصواريخ الترسانة العسكرية التي بها» (أوريد 2021، ص 87). هذا ما باتت الصين تحشد له العدة العسكرية في السنوات الأخيرة. أي إنها تناور لابتلاع تايوان، وتتحين الفرصة الأمثل للغزو. ومن ذلك شراؤها وتخزينها لكميات هائلة من الذهب في الأشهر الأخيرة، منذ شهر مارس 2024 تحديداً، ورفعها المتواصل في ميزانية الدفاع، وجهود رئيسها شي الواضحة لتطویر وتحديث جيشه، والمناورات المتكررة لهذا الجيش على الحدود والسواحل التايوانية، وبنائها لجزرٍ صناعية، وتعزيز الصين لعلاقتها بالدول النفطية مثل السعودية والإمارات وإيران، فضلاً عن الخطابات القوية لكبار المسؤولين في الحزب الشيوعي.. وكلُّها تحركات تدلُّ على أنَّ الصين تستعدُّ لشيءٍ ما يُنذرُ بسوءٍ قادم. وإن تطلَّب الأمر استعمال القوة بحسب ما يقول زعماء الحزب الشيوعي. لا سيَّما وأنَّ الصين بدأ يتضح لها فشل استراتيجية "إعادة التوحيد السلمي"، وتأكدت من عدم استجابة الجانب التايواني للمقترحات السلمية وإلغراء الرجوع. فما كان منها إلا أن أصدرت سنة 2005 قانون "مناهضة الانفصال" الذي يجيز استخدام وسائل غير سلمية إذا حاولت تايوان الانفصال عن الصين بشكلٍ كاملٍ ورسمي.

(\*) نشير هنا إلى أن كبار خبراء تايوان وألع مهندسيها في هذا المجال تلقوا تكوينهم في أمريكا وانخرطوا في وادي السيليكون (Silicon Valley) الذي جلبوا منه النور والخبرة والعلاقات، ومن تمَّ اتقنوا تكنولوجيا الدوائر المتكاملة، وتمكّنوا من نقل هذه المعرفة إلى بلدهم تايوان.

تقول الصين إن لها الحق في استرداد "مقاطعة" تايوان، ولها في ذلك أسبابها التاريخية التي تبررُ بها هذه النية. ولشدة ما تفكرُ الصين في ذلك ملياً، وبما تعدُّ له، فإنَّ التخوفَ من نشوءِ حربٍ باتَ غيرَ مبالغ فيه. غير أننا نستبعدُ قيامَ حربٍ مباشرةٍ بين الدولتين. وعلةُ هذا الاستبعادِ للحربِ الصينيةِ التايوانيةِ تنبع، في نظرنا، من تبعاتِ هذه الحركةِ المتهورةِ المحتملة. فتايوان هي الدولة الأولى في صناعةِ وإنتاجِ (الرقائق الإلكترونية المتقدمة)، والصين نفسها تُعدُّ من أكثرِ الدولِ التي تستوردُ منها هذا المنتج، بل هي ثاني دولة تستوردهُ بعد الولايات المتحدة، بمعنى أنها تستفيدُ من التفوقِ التايواني في هذا المجال. يُظهرُ هذا الأمرُ أنَّ البلدانِ مُتكاملانِ اقتصادياً، رغمَ أنَّهما مُتنازعانِ سياسياً. وهذه واحدةٌ من فضائلِ المصلحةِ الاقتصاديةِ على النهجِ السياسي. فرغم كل شيء، فقد باتتِ الصينُ لا تستغني عن الصناعةِ التايوانيةِ المتعلقةِ بالرقائقِ الدقيقة، بل هي أكبرُ شركاءِ تايوان التجاريين. وهذه واحدةٌ من أشدِّ المفارقاتِ غرابةِ التي تحيطُ بالمسألة. وعليه، إذا غامرتِ الصينُ وأقدمتْ على الغزو، فهي تعي أنها ستخسرُ استفادتها من تلك الصناعة التايوانية المتقدمة. على الأقل لبضعة أشهر.

ومع ذلك فإنَّ الأمرَ ليس بهذه البساطة، بل هو بالغُ التعقيد. وبدل أن يَبْتَ هذا التقاربُ الاقتصادي الراحةَ في النفوس، إلا أنه باتَ يُزعجُ الداخلِ التايواني. حتى إنَّ الحكومةَ التايوانيةَ باتتْ تحاولُ منعَ شركائها من التقاربِ الاقتصادي مع بيجين. فمن أشدِّ ما يُقلقُ أصحابَ القرارِ السياسي التايواني هو تطلُّعُ المستثمرينِ التايوانيين لإقامةِ مراكزٍ داخلِ الصين. ذلك أنَّ القائمين على صناعةِ أشباهِ الموصلات، يستحبُّون فكرةَ إنشاءِ مراكزٍ في الصين، بوصفها المستهلكِ الأكبرِ للرقائق في العالم، وبالنظرِ إلى توفُّرها على البنية التحتية اللازمة، وانخفاضِ كلفةِ العمالةِ فيها. هذا التقاربُ هو ما يتوجَّسُّ منه السياسيون التايوانيون، لأنه يهدِّدُ الهويةَ التايوانية، ولأنه سيُضعفُ درجَ السيليكون. بسببِ تقديمِ المستثمرينِ للمصلحةِ الاقتصاديةِ على حسابِ المصلحةِ السياسية التي تريدُ أن تحيي الهويةَ والأمنَ القوميين لتايوان. وهنا حدثَ الصدامُ بين تطلعاتِ الاقتصادِ وإكراهاتِ السياسة.

ولا تقتصرُ خطورةُ هذا التقاربِ على الداخلِ التايواني وحده، بل هي تنسحبُ حتَّى على خارجها. فمن المرجَّح أن تتمكَّنَ الصينُ من التعلمِ من تايوان، وربما التفوقُ في صناعةِ أشباهِ الموصلات، التي تدخلُ في صناعةِ الهواتف الذكية، والسيارات، والطائرات، والألواح الشمسية. والأخطر في هذا الاندماج، هي إمكانية أن توظِّفهُ الصينُ لصنِّعِ أسلحةٍ دفاعيةٍ أو حتَّى هجوميةٍ متطورةٍ جداً. تستعملُها ضدَّ تايوان نفسها، وضدَّ من يحميها. لهذا وجبَ على تايوان أن تحذَرَ من "غباء" الانفتاح على المارد الصيني، باسم "التكامل الاقتصادي". وهذا بالضبط ما باتت تُلزمُ به الحكومةُ التايوانية المستثمرينِ التايوانيين في الداخل، وهو عين ما تُدكِّرُ به الدول الحليفة لها، فتضطرُّها إلى الدفاع عنها.

لكلِّ هذه العوامل المذكورة أعلاه، استبعدنا قيامَ حربٍ عسكريةٍ بينَ البلدين. لكن إن حدث العكس، وغامرت الصين بالتدخل العسكري فإنها "ستطلق النار على قَدَمها" بل على رأسها! ذلك أنَّ التكلفةَ ستكونُ جدُّ باهظة للصين نفسها، لأنَّها ستكونُ أولَ الخاسرين، بفعلِ الخسائرِ المادية، في الجنودِ والمعداتِ الحربية. والأخطرُ عليها من كلِّ ذلك، أنها هي نفسها ستغامرُ بوقفِ صناعتها المعتمدةِ على التفوقِ التايواني لمدةٍ قد تطول، ثمَّ للعالمِ كلِّه بفعلِ تأثيرِ ذلك على الاقتصادِ العالمي. نحن نتكلم عن دولةٍ (تايوان) تهيمن على 60% من قطاعِ تكنولوجيا المعلومات وسوقِ صناعةِ الرقائق، وتستحوذ على أكثر من 90% من صناعةِ الرقائق المتقدمة. وهذا يعني حدوثِ انكماشٍ كبيرٍ في الاقتصادِ الصيني. يجعلُ الصينَ تتراجعُ كثيراً عن مطاردةِ الاقتصادِ الأولِ عالمياً. ثمَّ يتبع كل ذلك انكماشٌ في اقتصادِ دُول العالم قاطبة. من المقدَّر أن تبلغَ تكلفةُ هذه الحربِ نحوَ 10% من الناتجِ الإجمالي العالمي، أي نحوَ 10 تريليونات دولار.

ونحن نقول فقط باستبعاد قيام الحرب وليس باستحالتها. لأنه من الجائز أن تحوّل الشروط الاقتصادية دون قيام الحرب، أو تساعد في تأجيلها، لكن قد تؤدي الاعتبارات السياسية أو الدوافع القومية إلى تأجيل الصراع والتسريع بقيام الحرب. فالصين لا تفكر في غزو تايوان بسبب طمعتها في مصانع (T.S.M.C.) وحدها، بل هو أمرٌ نابعٌ من مشروعٍ قوميٍّ أقدمٌ حتى من وجود الشركة نفسها، يتمثل في إرجاع حقها المهذور، ومعاقبة الانفصاليين، وتحقيق مبدأ "صين واحدة" (أي دولة واحدة ونظامين).

ثمّ هناك اعتبارات سياسية أخرى، خارجية هذه المرة، من شأنها أن تلعب دوراً رئيساً إمّا في نشوء الحرب أو في منعها. نشيرُ هنا إلى الموقف الأمريكي من الغزو المحتمل. فبما أن أمريكا هي الحليف الأهم لتايوان، وهي أكبر مشترٍ في العالم للرقائق الإلكترونية، وبخكم ارتباطها الوثيق بتايوان، اقتصادياً على الأقل، فبديهي أن تكون هي أكثر من تفكر بيجين في طبيعة رد فعلها. لأنّ أول ما سيقع هو تضرر الاقتصاد الأمريكي. وهذا ما لن تسمح به دولةٌ رأسمالية مثل أمريكا بالملق، ولن يسكت عنه رئيسٌ قويٌّ وجامحٌ وشرسٌ مثل دونالد ترامب، خصوصاً حين يتعلّق الأمر بـ "قُدس الأقداس" عنده: الاقتصاد.

غير أنّ الداخل الأمريكي غير ثابت بشأن هذه المسألة، كما بشأن غيرها من القضايا. كلُّ أربع سنواتٍ ثمة إدارة جديدة في البيت الأبيض. وموقف الجمهوريين ليس هو موقف الديمقراطيين، فضلاً عن موقف الكونغرس المتردد من هذه المسألة؛ تارةً يميل لصالح "الصقور" الذين يهدّدون بالتدخل العنيف إذا تجرأت الصين على الجزيرة، وطوراً يميل لجهة "الحمامات" الذين لا يبالون، أو على الأقل هم غير مستعدين للمجازفة بحرب مفتوحة في المنطقة في حالة الغزو. ويفضّلون بدلها الاقتصاد على عقوبات اقتصادية. ومن المرجح أنّ الصين باتت مستعدة لهذا النوع من العقوبات. مستفيدة في ذلك من علاقة جارتها وصديقتها الروسية بالغرب. خصوصاً في صراعيها الأخير مع الغرب بسبب حربها على أوكرانيا.

إضافةً إلى بعض الغموض الاستراتيجي (Strategic Ambiguity) الذي بات يعترى السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة. سواء في ما يتعلق بهذه المعضلة أو في غيرها<sup>(\*)</sup>. لكن ليس بالمعنى الذي تنهجه أمريكا بشكل مقصود، لإرباك العدو، بل بمعنى أنّها (أمريكا) هي نفسها غير مدركة لرد الفعل المناسب والصحيح الذي ينبغي لها أن تتخذه إزاء الصين إن هي غزت الجزيرة. هذا الغموض الأمريكي، بقدر ما يجعل بيجين متردداً في خطوتها القادمة، لعدم إفصاح واشنطن عن طبيعة رد فعلها بشكل واضح وصريح، كذلك سيؤذي من جراتها على الجزيرة ويحثها على الغزو. وليكن ما يكن بعد ذلك. لأنه قد يُترجم إلى ضعف أمريكي أمام الإقدام الصيني على الغزو. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة لجأت إلى "التنوع" (Diversification) في مصادر الرقائق، أي إنها جعلت تنفتح على أسواقٍ أخرى بديلة عن السوق التايوانية لتأمين احتياجاتها من الرقائق المتقدمة. ومنها السوق الأمريكية نفسها، حيث بدأت في 2022، بشراكة مع الشركات التايوانية، في بناء مصانع على الأراضي الأمريكية، في ولاية أريزونا تحديداً. داعمةً ذلك بإصدار "قانون الرقائق والعلوم" (CHIPS and Science Act) (WH. GOV, 2022)، المتمثل في إعفاءات ضريبية، ومنح سخية، وقروض مخففة الفوائد للشركات العالمية، تشجيعاً لها على الاستثمار في هذا المجال داخل أمريكا، في سبيل مضاعفة طاقتها من إنتاج الرقائق إلى ثلاث مرات في السنوات العشر القادمة. أو "قانون المنافسة" الذي سنّه قاده مجلس النواب الأمريكي في يناير 2022، لدعم وتصنيع أشباه الموصلات.

(\*) من قبيل التخبط الأمريكي في ملف النووي الإيراني (رئيسٌ ديمقراطي يُفأوض، ورئيسٌ جمهوري ينسحب)، وترددها في المعضلة السورية وإخلاء المكان لغريمها الروسية، وورطتها في الحرب الحالية بين إسرائيل وحزب الله وحماس، والأهم في نظرنا هو موقفها الخجول من الحرب الروسية الأوكرانية. هذا الغموض الاستراتيجي، واحد من الأسباب التي ستراهن عليها بيجين إذا اعتزمت المغامرة والهجوم العسكري على الجزيرة. لأنه إذا تمكنت روسيا من الانتصار في أوكرانيا، فذلك أكبر حافز للصين لغزو تايوان. إذا عجز البيت الأبيض أمام الكرملين، فالأولى أن يعجز أمام الحزب الشيوعي الصيني.

والهدف واضح من ذلك، هو مجابهة الهيمنة الصينية. ولعل في ذلك إشارة إلى نية أمريكا الاستغناء عن تايوان. وهذا أمر خطير في نتائجه. لأنه إذا تمكنت الولايات المتحدة من التقدم في هذا المجال وتحقيق الاكتفاء، فذلك يعني أنها ما عادت ملزمة بالدفاع عن تايوان. مع أن الأمر أكبر وأعمق من ذلك، فعلى الرغم من أهمية تايوان للمصالح الأمريكية من الناحية التكنولوجية، إلا أنها مهمة لها من الناحية الجغرافية كذلك، ذلك أنها تساعد كثيرا في كسر تطلعات الصين التجارية في تلك المنطقة، فالجزيرة التايوانية بمثابة "حاملة طائرات أمريكية" غير قابلة للإغراق. وموقعها هذا يساعد كثيرا في تضيق الخناق على الصين حين تريد الاستحواذ المطلق على بحر الصين الجنوبي – الذي هو الآن بحر أمريكي بالفعل وصيني بالاسم - بل إن الجزيرة هي "مسمار جحا" الأمريكي في الجنوب العالمي برمتيه. أما من الناحية السياسية، فتبقى تايوان هي الشوكة في الخصر الصينية. لأنه فضلا عن المصالح التي تحققها هناك، في الجنوب العالمي؛ بها تكبح أمريكا جماح الحزب الشيوعي الصيني، وتمنعه من تكلمة هيمنته المطلقة على الجنوب العالمي، فإن تايوان تمنع الصين من فرض حضورها السياسي الوزان على جيرانها. ولعله الدور عينه الذي يريد الغرب أن تؤديه أوكرانيا المجاورة لروسيا؛ كلاهما (تايوان وأوكرانيا) نظامان بمقومات غربية، وكلاهما بجوار دكتاتوريات شرقيان (طبعا بحسب الرواية الغربية)، وكلاهما يحقق للغرب – من الجهة الجيوبوليتيكية تحديداً – انتشاراً أفضل في العالم وتضييق الخناق على المنافسين الإيديولوجيين.

وعليه، فأمريكا لا تدافع عن الجزيرة حبا في التايوانيين، بل لأنها عدوة أعدائها (الصين وروسيا)، وطبعا لأن أمريكا تقضي مصالحها في مضيق تايوان. هذا المضيق الذي يعد قناة شحن دولية شديدة الأهمية، على الأقل بالنسبة للكثير من الدول المصنعة في آسيا، مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، والهند، فمنه تمر حوالي نصف البضائع العالمية. وترى واشنطن في الجزء الأكبر منه مية دولية، فيما تراه الصين جزءا من منطقتها الاقتصادية. فسيطرة الصين على المضيق تعني سيطرتها الكاملة على بحر الصين الجنوبي. وقد تحولها ذلك إلى قوة عظيمة وحيدة في آسيا، ولم لا في العالم كله! وهذا ما سيشكل ضغطا شديدا على دول عديدة في جنوب شرق آسيا، منها مثلا، اليابان، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا، والفلبين، والفيتنام، والهند... الخ.

لذلك، فمن أوضح ما سيقع هو تحرك الولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها في المضيق. وتحركها يعني استنفار حلفائها في منطقة الجنوب العالمي (اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند، وحتى أستراليا). وقيام هذه الدول لتساند أمريكا وتايوان والدفاع عن المضيق، يعني أن الصين بدورها ستستنفذ حلفاءها في المنطقة (روسيا وكوريا الشمالية والنووتان). ولعلنا لا نحتاج إلى التذكير بالمكانة الصناعية والاقتصادية لهذه الدول مجتمعة في العالم. نحن نتكلم عن إمكانية حرب عالمية ثالثة تنطلق من هناك. من دون مبالغة هذا الوضع سيجعل الأزمات الأخيرة مثل جائحة كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية أو الحرب على غزة، مجرد "ألعاب أطفال" أمام ما سيقع بين العملاقين واشنطن وبيجين! لذلك قلنا أعلاه إن الحرب العسكرية المفتوحة غير واردة في المدى المنظور. مع أن التاريخ مفتوح على كلِّ الممكنات!

وثمة سيناريوهات كثيرة ستكشف عنها الأشهر أو السنوات القليلة القادمة. وهي تتراوح بين أربعة وخمسة. إما سيناريو الحرب المفتوحة بين الصين وتايوان، أي إقدام الصين على المغامرة، "دون تفكير" في العواقب (أو التفكير فيها، لا يهم)، بمعنى اعتماد عنصر المباغتة والإقدام على المواجهة. وإن ممَّا يذكي من رجاحة هذا السيناريو في الوقت الحاضر، هو التأخير في الإمدادات الأمريكية لتايوان بفعل تعقيدات البيروقراطية، وبسبب انشغال البيت الأبيض بالحربين، الأوكرانية في أوروبا، والإسرائيلية في الشرق الأوسط؛ أو سيناريو ضم تايوان بشكل سلمي ومن دون إطلاق رصاصة واحدة، أي بعد اقتناع التايوانيين بفكرة الاستسلام ورضوخهم للأمر الواقع، وعلى الرغم مما يحمله هذا السيناريو من "طوباوية"، إلا أنها فكرة يستحها المستثمرون ويدفع في اتجاهها ذوي المصالح المشتركة

في البلدين؛ أو سيناريو الحفاظ على الوضع الراهن وتأجيل كل شيء إلى أبعد مدى، ولم لا استغناءً بيجين عن تايوان بالمرّة، وهذا رأيٌ فيه مبالغة. بدل كلِّ هذه المواقف المتطرّفة، مع أنها واردةٌ وممكنة، بما أنّ السياسة هي "فنُّ المُمكن"، إلا أننا نرجّح أنّ الأمر سيؤول إلى خطة الحصار لتطويق المضيق والجزيرة. على الأقلّ لمدةٍ معينةٍ قبل الإقدام على غزوٍ مباشرٍ وكاملٍ للجزيرة. خصوصاً بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض، لأنّ ولايته ستترامن مع سنة 2027، وهي لحظة حسّمة هذه المعضلة التايوانية الصينية مثلما يدرك الخبراء والمتتبعين، ثمّ إنّ ترامب رجلٌ لا يفكّر إلا في النتائج الاقتصادية، ولن يُغامر بالدخول في صراعٍ عسكري مع بيجين. ومنّ الراجح جداً أنّ يخاطبهم هذا الرئيس بنفس ما خاطب به دول الناتو، وقبلهم السعودية ("ادفعوا أكثر" = Pay more)؛ فرض عقوباتٍ اقتصاديةٍ نعم، لكن مواجهة عسكرية مفتوحة فهذا الاحتمال بعيدٌ جداً. وهو أمرٌ تراهن عليه الصين. وقد ذكرنا سابقاً أنّ ثمة الكثير من المؤشرات التي تدلُّ على أنّ الصين قد استخلصت الدروس من حال صديقتها روسيا، وباتت مستعدةً لهذا النوع من العقوبات.

إضافة إلى هذه السيناريوهات هناك سيناريو غريب، وردّ في تقرير نشرته "كلية الحرب العسكرية الأمريكية". فيه تقترح على الولايات الأمريكية استخدام «استراتيجية الأرض المحروقة» (scorched-earth strategy). ومضمونه أنّ تهديد أمريكا بتدمير كلِّ المنشآت التابعة لشركة تصنيع أشباه الموصلات التايوانية، وتعطيل كلِّ الماكينات التي تطمع فيها الصين. وأبعاد ذلك أنّ الصين لن تحقّق أيّ استفادة من هجومها المرتقب على تايوان، وستراجع نفسها بسبب تكلفة الهجوم الذي سيكون من دون فائدة! (McKinney & Harris 2021, p. 30).

في نظرنا، سيناريو الحصار هو المرجّح، لأنه يجمع كلَّ المواقف المتشدّدة ويتجاوزها. ومن فوائده، أنه سيهيئ تايوان، بما أنّه سيحوّل دون تجارتها مع غيرها من الدول، ويقطع عنها الإمدادات من الأسلحة وغيرها، وبالتالي سيضعف اقتصادها، في سبيل تسهيل استسلامها ورضوخها للأمر الواقع. ومن فوائده ذلك أيضاً جسّ نبض الولايات المتحدة الأمريكية؛ بمعنى أنه بلجوء بيجين إلى الحصار ستعرف المستوى الذي لن تستطيع واشنطن تجاوزه في دفاعها عن تايوان. ومن ذلك أيضاً، أنّ هذه الخطة ستمنح المتدخّلين الكبار (كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والدول "المحايدة" ذات النفوذ الدولي، مثل: ألمانيا، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والسعودية، ومصر...) فرصة التوسّط لحلّ الأزمة دبلوماسياً وسلمياً. وبذلك تتجنّب الصين ضريبة الغزو المباشر، التي ستكلّفها الكثير. وأصغرُ خبير عسكري يُدرك ماذا يعني أنّ تتقابل بالسلح دولتان مثل أمريكا والصين. هذا هو "توازن الرعب" الحقيقي.

وإنّ ممّا يدعّم موقفنا المستبعد للحرب الوشيكة هو السياق العالمي في السنوات الخمس الأخيرة. لنتذكر أنه فقط بالأمس القريب اعتلّت صحّة العالم، نتيجة جائحة كورونا، وكيف أثّرت مباشرةً على اقتصاد دول العالم قاطبةً. ومن ذلك مثلاً، تضرُّر حركة سلاسل الإمداد (Supply Chains) بفعل الجائحة، ثمّ شهدنا ما حلّ بالعالم من عوزٍ في مادة القمح نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، وهما الدولتان الأكبر في إنتاج هذه المادة الغذائية المهمّة للشعوب. وما نتج عن تلك الحرب من ارتفاع في ثمن البترول بسبب العقوبات المفروضة على روسيا. فما بالك بما سيحدث لشعوب العالم من عوزٍ آخر في إنتاج القمح، هذه الصناعة التي هي نفسها تعتمد على صناعة الرقائق الدقيقة؟! وهذا ما بات يدركه العالم في تايوان بوصفها حلقة مهمّة في سلسلة التوريد العالمية. غزو تايوان يعني وقف تجارتها مع العالم، ووقف تجارتها يعني توقّف استفادة الدول من التكنولوجيا التايوانية المتقدمة جداً، وكلّ ذلك يعني انكماش الاقتصاد العالمي. وهذا ما لن يرغب فيه أحد.

## 6. اليابان تغير عقيدتها العسكرية

تايوان ليست وحدها التي باتت مهددة بالجموح الصيني، بل تشاركها القلق دولٌ أخرى قريبة لها في منطقة الجنوب العالمي. وثمة عديدٌ من المؤشرات التي تدلُّ على توترٍ كبيرٍ في تلك المنطقة. ذكرنا بعضها وأهملنا غيرها. وإضافة إلى هذا التهديد الصيني الذي يزعم الجيران، ليس ببعيدٍ أن تكون حالة الوهن التي باتت يعيشها حلفُ الناتو والتشكيكُ العالمي في صحته، حتى من قبل أعضائه، واحدةً من العوامل التي أوحث إلى بعض الدول، مثل ألمانيا، وأستراليا، والهند، لإعادة النظر في استراتيجياتها الأمنية، وتدعيم دفاعاتها الخاصة، وتأمين نفسها، بامتلاك أسلحة قوية خاصة بدل الاعتماد على منطوق الشراكات والتحالفات.

لعل أبرز الدول التي وعت هذا الأمر، هي اليابان التي عاينت ما يعيشه أعضاء الناتو من مشاكل قد تزقق إلى تفكيكه، وأحسنت مؤخرًا باختلالٍ في موازين القوة، بينها وبين جيرانها. الكلام هنا، عن قلقها من تضخم نفوذ الصين تحديداً. حينها، أعلنت طوكيو أواخر سنة 2022 عن تغييرٍ في عقيدتها العسكرية، واعتزمت نقل أسلحتها من المهام الدفاعية - حسب ما ينص عليه دستورها منذ خروجها مهزومةً من الحرب العالمية الثانية - إلى أسلحةٍ مخصصةٍ فقط "للهجوم المضاد" (Counterstrike capabilities)، وليس أسلحة هجومية. في تحايلٍ مأكبرٍ على دستورها السلمي الذي يمنعها من امتلاك أسلحةٍ للهجوم. وهي تبرر هذا التغيير في استراتيجيتها العسكرية بسبب خوفها المتزايد من المواجهات المحتملة التي باتت تهددُها من طرف ثلاث دول قريبة منها. وهي: روسيا التي انتهكت النظام الدولي المستقر - نسبياً - منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فغزت أوكرانيا، وقبلها ضمت جزيرة القرم غصبا، أمام أنظار المنتظم الدولي. وهو أمر - ترى اليابان - ممكنٌ تكراره في شرق آسيا. وكوريا الشمالية التي تهددُ دائما باستخدام أسلحتها النووية، تارة ضد أمريكا نفسها (مع أن الأمر مبالغ فيه، لكن لا شيء مستحيلٌ في التاريخ والسياسة)، وتارة ضد حلفاء أمريكا في المنطقة، وعلى رأسهم كوريا الجنوبية واليابان طبعاً. فضلاً عما بينهما (اليابان وكوريا الشمالية) من خلافاتٍ تاريخية. من قبيل الفضائح التي ارتكبتها اليابان أثناء احتلالها لكوريا قبل الانقسام (من سنة 1910 إلى 1945)، وما ترتب عن ذلك من ضغائن وأحقاد باتت تُعرف بـ "القضايا التاريخية" (Historical issues)، من قبيل: "العمالة القسرية" و"نساء للمتعة" (comfort women) وتركت جرحاً غائراً في قلوب الكوريين. والصين التي باتت تعتبرها اليابان أكبر تحدٍ استراتيجيٍّ لأمنها على الإطلاق (National Security Strategy of Japan, 2022, p. 7). خصوصاً وأن الصين تستعدُّ لضيم جزيرة تايوان، تفعيلاً لمبدأ "صين واحدة". وهذا الأمر (الصراع على الجزيرة) حتماً سيستوجب تحرك الولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عن حليفها تايوان، وعن مصالحها في منطقة شرق آسيا، وبالتبعية ضرورة تحرك حلفائها في المنطقة. وهذه واحدة من أشد المخاطر التي سيواجهها العالم في السنوات القادمة.

حادثة أخرى قد تبدو عرضيةً ولا علاقة لها بما يحدث في العلاقات اليابانية - الصينية، لكن من الممكن أن يكون لها دورٌ في هذه الأحداث؛ وهي حادثة اغتيال رئيس وزراء اليابان الأسبق (شينزو آبي) في (يوليو 2022). وهو شخص ذو شعبية كبيرة في اليابان، وصاحب أطول فترة رئيس وزراء منذ الحرب العالمية الثانية. تقول التحقيقات الرسمية اليابانية إن الأمر يعود فقط لأسباب شخصية، لكن توقيت اغتيال وأشياء أخرى، تُوحى بأن لبعض اللاعبين الكبار في المنطقة يدٌ في ذلك، وعلى رأسهم الصين طبعاً. وحتى إن لم يكن لهذه الدولة الغريمة لليابان يدٌ مباشرةً في حادثة الاغتيال، فمن الراجح جداً أنها ساعدت - أو جهات منها على الأقل - بالحدث. لا سيما إذا تدكرنا أن آبي كان من أشد اليمينيين القوميين المحافظين في علاقته مع بيجين، حتى إنه لم يعتذر رسمياً عن الاحتلال الياباني للصين. وأما عن باقي المستفيدين من الحادث، فمن الراجح جداً أن تستغل الولايات المتحدة لحشد المواقف المتشددة داخل اليابان

لإذكاء العداوة ضدَّ الغريم الصيني، وحثُّ اليابان على تقوية دفاعاتها وتحصين نفسها بالسلاح، والخُططِ المتشددة ضدَّ الصين. وهذه واحدة من أشدَّ التحولات غرابة في مواقف الدول. فإذا كانت واشنطن هي التي منعت طوكيو من امتلاك أسلحة قوية هجومية، حين كانت عدوتها أثناء الحرب العالمية الثانية، فإنها الآن، بعد أن ضمنت ولاءها وصدقها، هي التي باتت تستحثها لتقوية ترسانتها الحربية، حماية لها من الاستفزازات الصينية، وطبعاً للمساهمة في كبح الجموح الصيني في منطقة الجنوب العالمي.

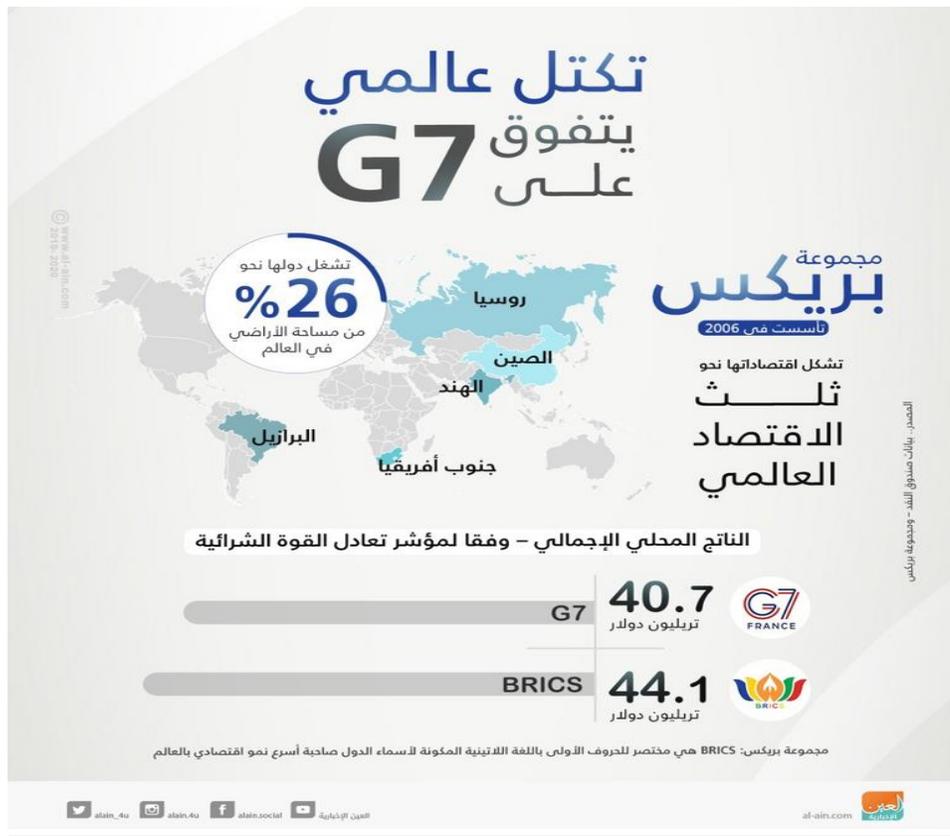
## 7. نادي البريكس: هل هي بوادر نظام عالمي بديل؟

لعل من أقوى الإمارات الدالة على التملل في مركزية النظام العالمي القائم حالياً، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، هي تأسيس منظمة "بريك" (B.R.I.C.s) بين سنتي (2006 – 2009). جاء التأسيس من طرف أربع دولٍ قويّة وهي (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل)، ثمَّ جنوب أفريقيا التي انضمت إليهم في 2011، لتتحول التسمية إلى (B.R.I.C.S). قبل أن يرقى عددُ أعضائها في 2023 إلى إحدى عشرة دولة، بعد الموافقة، في القمة المنعقدة في شهر غشت بجنوب أفريقيا من نفس السنة، على انضمام ست دولٍ جديدةٍ، منها ثلاث دولٍ عربيّة: السعودية، والإمارات، ومصر. الأمر الذي رفع من حجم اقتصاد البريكس من ستة وعشرين ترليون دولار إلى أزيد من تسعة وعشرين ترليون دولار. وهي نسبة تكادُ تعادلُ ثلث الإجمالي العالمي برُمته.

جاءت مبادرة التأسيس من طرف الرئيس الروسي حينها (ديميتري ميدفيدف 2008 - 2012). هنا يمكن أن نلاحظ أن سنة تأسيس هذه المنظمة كانت عشية أزمة الرهون العقارية الأمريكية، التي فاضت على العالم كله تقريباً 2008. طبعاً كانت المنظمة تريد الخروج من تداعيات هذه الأزمة الاقتصادية، وهذا مفيدٌ للعالم أجمع، لكنها كانت كذلك فرصة مواتية لدولها الأعضاء عليها اقتناصها جيداً. بعدما شهد العالمُ اعتلالاً في صحّة أمريكا إبّان الأزمة.

وعلى رأس أعضاء المنظمة، يمكن أن نركّز بشدّة على الصين التي بلغت «مع سنة 2010 من الناحية الاقتصادية ما يسميه الخبير الأمريكي ديفيد شامبوغ (David Shambaugh) سنّ النضج. [فقد] انتهزت سياق الأزمة المالية لسنة 2008 كي تطالب بوضع يوافق مكانتها الاقتصادية، من أجل حكمة جديدة لصندوق النقد الدولي، ورفض هيمنة الدولار، والاعتراف بعمليتها اليوان كعملة احتياط» (أوريد 2021، ص 89). أمّا عن أعضاء البريكس مُجمعين - على الأقل الخمسة الأوائل - فلنا أن نتصوّر القوة التي يمكن أن يشكّلوها وهم متحدون؛ روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وقوة عظمى في البترول والغاز، وهي أكبر مُصدّر للقمح؛ البرازيل بمساحتها المهولة في غاباتها وأنها، فهي تعدُّ أكبر دولة في أمريكا اللاتينية، بمساحة تعادلُ النصف تقريباً من مساحة قارة أمريكا الجنوبية كلها (48%)، ولها وفرة في الأمطار، يعني وفرة في الأراضي الخصبة، أي موارد طبيعية كثيرة جداً (الذهب، والحديد، والنيكل، والفوسفات، واليورانيوم، وعلى رأسها البُن)، وهي في طريقها لتكون أكبر مُصدّر للذرة، فضلاً عن الاكتشافات الجديدة لاحتياطيات نفط عملاقة، من حينها تمكّنت البرازيل من أن تُحقّق اكتفاءها من الطاقة، وجعلتها رقمًا صعباً بين الدول المنتجة للنفط عالمياً؛ الصين والهند هما أكبر دولتين في العالم من حيث عدد السكان، وهما الأهم على مستوى الطاقة المتجددة والنظيفة؛ وجنوب أفريقيا التي أصبحت «في غضون سنوات قليلة، قوة دبلوماسية ومالية للقارة الأفريقية» (ريغو 2015، ص 15). وقد جاء في سياق تأسيس هذه المنظمة كلامٌ عن نيّة تريد تشكيل «نظام عالمي جديد أكثر عدلاً» (President of Russia, 2009). قبل أن يتم تأكيد ذلك مع بوتين "Poutine": سيادة القانون الدولي، هيكلية أكثر توازناً

للقوى العالمية، ورفض الأحادية لحل المشاكل الدولية» (قويدري 2019-2020، ص 275، 276)\*. وليس غريباً أن تكون روسيا من أشدّ المتحمّسين لتقوية هذا النادي السياسي، فلعلها تريده «ملاً الفراغ الإيديولوجي الناتج عن تراجع الشيوعية» (قويدري، المرجع نفسه، ص 275). لذا من البديهي أن يكون هذا "النظام الجديد" هو البديل الشرقي المحتمل للنظام العالمي الغربي الليبرالي بقيادة أمريكا الشمالية وبعض دول أوروبا. حتّى إنّ هذا النادي الجديد بات يسعى، بشكلٍ صريحٍ، إلى منافسة أكبر تكتل اقتصادي سياسي في العالم، نتكلم عن "مجموعة السبع" أو (G. 7). وهي تجمع غير رسمي للقوى الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، وكندا، وإيطاليا. (أنظر الصورة أسفله).



من المفارقات الطريفة في هذا النادي السياسي غير الغربي، هو أنّ نواته الأولى تشكّلت من داخل النظام الليبرالي الغربي. نتحدّث عن كبير الاقتصاديين سابقاً في البنك الأمريكي غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وعضو مجلس اللوردات البريطاني جيم أونيل (Jim O'Neill)، الذي كان أوّل من زرع بذرة البريكس في سنة 2001. بلعنه على الأحرف الأولى لأربع دولٍ، لاحظاً اللورد أونيل أنّها تحقّق معدلات نموّ عاليةٍ (the growth opportunities of the future)، استحدث أونيل مصطلحاً جديداً هو: (B.R.I.C.s) للدلالة على "الدول الناشئة". من هنا يكون اللورد أونيل من قلب الدول الرأسمالية، هو الذي استشرّف في ورقته الشهيرة والمهمة (O'Neill, November 2001)، فكرة وجود نظام اقتصادي آخر وأفضل. هذا يعني أنّ الفكرة بدأت اقتصادية استثمارية قبل أن تتحوّل إلى أبعادٍ سياسية.

(\* ) تصرّفنا قليلاً في هذا الاقتباس بسبب بعض العيوب الشكلية والتركيبية التي تعتربه.

وإنَّ ما يجمعُ بينَ هذه الدولِ هو أنها صاحبة أكبر نموٍ اقتصادي في العالم، أيَّ إنَّها "اقتصادات ناشئة" (Emerging Markets). وهذا المصطلح «يهدف إلى تعيين البلدان النامية التي تحقِّق معدلات نموٍ إنتاج كبيرة وتطوِّراً سريعاً في أسواقها المالية في آن» (ريغو 2015، ص 20). ولعل هذا هو العنصرُ المشتركُ الوحيد الذي يجمعُ هذه الدول. لأنَّ هذه الدول رغمَ اشتراكها في الغايات، أو لنقل في الأبعاد الاقتصادية التي توخَّدها، إلا أنَّها تختلفُ في أمورٍ أخرى كثيرة، سواءً من حيث الثقافة أو اللغة أو الإيديولوجيا، أو من حيث الانتشارُ الجغرافي؛ فهي بعيدةٌ عن بعضها وموزَّعة على قارات العالم. خصوصاً بعدَ الموافقةِ على انضمام دولٍ أخرى ذات شأنٍ دولي، ومنها السعودية ومصر. فضلاً عن النزاعات التقليدية الحدودية بينَ أهم بلدين في البريكس: الهند والصين، منذ 1962. واستمرار التوجُّس المتبادلٍ بينهما بسببِ خلافاتٍ أخرى، من ذلك مثلاً نزاعهما على منطقة التبت (Tibet)<sup>(\*)</sup>. وإذا كان هذا الخلافُ بينَ أعضاء النادي سيُفْرِحُ الغرب، فهو من جهةٍ أخرى لا يشجِّعُ الدولَ المنضوية فيه، أو التي ما زالت تفكر في ذلك، على أخذ النادي على محمل الجد، وبالتالي ستقلُّ من فعالية هذا التحالف، وتضعفُ الروابطُ التجارية بينَ دوله. لكن رغمَ هذه الإكراهات والعوائق الكثيرة، إلا أنَّ دولَ البريكس من المحتمل جداً أن تشكل قوةً جيوسياسيةً جديدةً في القرن الحادي والعشرين.

وقد أباتت منظمة البريكس – أو (BRICS+) إذا توخَّينا دقَّة التسمية - عن جاذبيةٍ وقدرةٍ على الاستقطاب، منذ إعلان الرئيس الصيني فتح باب الانضمام لها منذ سنة 2012. فأعلنت عدة دول استعدادها للانضمام إليها؛ منها إيران، والأرجنتين، والمكسيك، وتركيا، وبنغلاديش، وماليزيا، ومصر، والجزائر، والبحرين. منها من قبلها النادي في قمة جوهانسبورغ في 2023، ومنها من ينتظر (أنظر الصورة).

---

(\*) من طرائف أحوال هذا الصراع، أنَّ جنودَ هاتين الدولتين، إذا حدثت مشاكل أو مناقشاتٍ حدوديةٍ بينهم، فهم يتواجهون بالعصي والحجارة، ويتشابكون بالأيادي والركلات! تفعيلاً للتعليمات الصارمة من رؤسائهم، تحسُّباً لأي تصعيد من شأنه أن يؤدي إلى توتر خطير بين الدولتين، حتماً سيجرُّ العالم إلى كارثة. وهذا الأمر، بما فيه من "طرافة"، فهو يبعث كذلك على الارتياح، ذلك أنَّ المتنازعين يعيان جدا معنى أن يتزلق بهما الخلافُ إلى إطلاق النار. لذا فهما حريصان بشكلي متبادل على ضبط النفس.



الملاحظ أن أغلب هذه الدول، إما أنها طريدة النظام الدولي القائم، وخاضعة للعقوبات، وممنوعة من نظام التحويلات المالية سويفت (Swift)، مثل (روسيا، فنزويلا، إيران). وهذا ما يُضعف من قوة هذه المنظمة على مستوى التعاملات المالية والتجارة الدولية؛ وإما أنها ضاقت ذرعا بكثرة اشتراطاته وامتعضت من إملائه (السعودية ومصر). فضلاً عن الدول التي سعت المنظمة إلى ضمها أو ما زالت تدرُس إمكانية ضمها. لما فيها من فائدة للمنظمة وتعزيز لقوتها، إما لموقعها الاستراتيجي، أو لاحتتمال الازدهار الاقتصادي فيها: مثل تركيا، وإندونيسيا، والأرجنتين، وتايلاند، وإيران، وإثيوبيا، ونيجيريا. هذه القدرة على الاستقطاب تعود إلى عدة أسباب؛ لعل أهمها رغبة هذه الدول الأعضاء الجدد في التعددية في العالم، وحرصها على التوازن في صناعة القرارات الدولية المتعلقة بقضايا الأمن والمناخ والتجارة. فضلاً عن معاداة كثير من الدول لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية. وأبرز مثال هي إيران التي تَعِبَت من العقوبات المفروضة عليها منذ 1979. أو دولٌ أخرى، صديقة للولايات المتحدة نعم، لكنها ملّت من تناقضاتها، وضاقت بما فيها من تقلبات في المواقف، وما تَضَعُهُ من شروطٍ - صارمةٍ أحياناً - قبل إتمام الاتفاقيات وإنجاز الصفقات؛ ومنها طبعاً تفعيل الديمقراطية، واحترام مقتضيات حقوق الإنسان، أو تعديل الدساتير بما يتوافق مع المبادئ الغربية الليبرالية. نتكلم هنا - بشكلٍ رئيسٍ - عن انزعاج دول الخليج كالإمارات والعربية السعودية، أو مصر من المواقف المتقلّبة لأمريكا، ولنظرائها من الدول الغربية<sup>(\*)</sup>. دون أن نهمِل الجانب

(\*) التقلبات في المواقف لا تعود دائماً إلى مزاجية في مواقف الأشخاص الرؤساء، بل هي أساساً تعود إلى نظام الانتخابات المتجددة كل أربع سنوات. الأمر هذا يجعل الدول المتعاملة مع الولايات المتحدة تبقى مرهونة لهذه الديمقراطية ولنتائجها، التي تُجبرها على الانتظار، لتعرف ما ستُعلن عنه الانتخابات بعد كل أربع سنوات! من المرشح الأقوى؟ وأي الحزبين سيفوز؟ لتعرف بعدها كيف ينبغي أن تكون الشراكات، وما طبيعة التعامل الواجب اتباعه مستقبلاً مع الفائز؟ وهذه واحدة من الأمور التي تُزعجها الديمقراطية عالم المصالح، بل هي - من جهة أخرى - تعيق التقدم وإنجاز الأعمال بالنظر إلى فترة الانتخابات، وكثرة الترشّحات، وما تحمله من مفاجآت، فيتم حينها تأجيل

العسكري الذي عوّدنا فيه أمريكا (أو الغرب استطرادا) عن رفضها تصدير بعض أنواع الأسلحة المتطورة للدول العربية، مثل الطائرات المسيّرة، وطائرات (F-35). وفي مقابلته يتزايد حجم التعاون مع الشركاء المنافسين لأمريكا، طبعاً على رأسهم الصين وروسيا.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي، فأكبر المؤسسات الاقتصادية الغربية، قبل أن توافق على منح القروض، تضطّر الدول موضوع القرض للخضوع لبعض اشتراطاتها، مثل مكافحة الفساد والمحاسبة والشفافية. كذلك يفعل "صندوق النقد الدولي" الذي يدفع الدول إلى بعض التغيير في السياسة الضريبية والانفاق العام أو خفض معدلات الفائدة، أو تعويم العملة. أما اليريكس في غير ذلك. لأن «مجرد قيام دول اليريكس بإنشاء مؤسساتها الخاصة، قد تؤدي إلى تجسيد نوع من القدرة التنافسية بينها وبين مؤسسات بريتون وودز، مما يجعل مؤسسات اليريكس خطوة مهمة في البعد عن نهج المشروطية الصارمة» (أم البنين 2021 – 2022، ص 208). فهي قليلاً ما تطالبُ بإصلاحات جديدة، ونادراً ما تعبأ بما تفعله الدول الأعضاء داخلها. الدول الكبرى في هذه المنظمة، مُقَلَّةٌ هي في مشروطياتها. الذي يهّمها أكثر هو ما يمكن لدولها الأعضاء تقديمه من أسواقٍ وطاقةٍ وموارد.

لمزيد من الدقة، ينبغي أن نقول إنَّ الشعور بالامتعاض لا يقتصر فقط على دول العالم الثالث، الإفريقية أو العربية، بل هو يصدق كذلك حتى على أقرب حلفاء أمريكا أنفسهم، عن أوروبا نتكلم. وليس الأمر بجديد، فقد ظهر سابقاً في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون الذي "صدم" العالم في 1971 بقراره القاضي بوقف تبادل الدولار إلى ذهب، وتحويله إلى البترول، في ما عُرف حينها بـ "صدمة نيكسون" (Nixon shock). وهو قرارٌ لم يعبأ حتى بأصدقاء أمريكا من الأوروبيين، وخاطبهم وزير الخزانة الأمريكي بوقاحة «هذه عملتنا وتلك مشكلتكم!»! وفقط بالأمس القريب تكرر الأمر مع دونالد ترامب الذي أزعج حلفاءه قبل أعدائه بشعاره "أمريكا أولاً"، وقد ترجمه إلى أفعال حين ألزم حلفاء أمريكا في حلف "شمال الأطلسي" بمزيد من المال، إن هم أرادوا مزيداً من الحماية من الخطر الروسي. وكذلك حين أبطلت واشنطن "صفقة الغواصات" بين أستراليا وفرنسا في 2021. وكذلك الشأن بخصوص دولة الهند التي يبدو أنها ممتعضة من السياسة الأمريكية المتقلبة، لذا يظهر أنها تفضّل اللعب على الحبلين، الشرقي والغربي، في انتظار من سينتصر!..(\*) بمثل هذه التصرفات والتقلبات في المواقف، ينزعج الحلفاء التقليديون للبيت الأبيض، ويتكرس الانقسام الغربي، ثم يختار الحلفاء التوجه شرقاً. ليس حباً في البديل الصيني والروسي، لكن اضطراراً إلى ذلك. وهذا ما تجيد استغلاله الصين.

المشاريع لانتظار ما ستسفر عنه النتائج. فضلاً عن أن أربع سنوات هي فترة قصيرة لتحقيق كل الوعود الانتخابية، ولإنجاز المشاريع الكبيرة. أما الدول غير الغربية – دول اليريكس مثلاً - فيما فيها من استمرار نسبي في الرئاسة أو طول مدة الحكم، فهي تكون أخف في شروطها، وأضمن في التعامل معها. يكفي أن تكون النتيجة هي رابح رابح (win situation) على الصعيد الاقتصادي، وبعد ذلك يتم النظر في الاعتبارات السياسية أو الأبعاد القومية أو الدواعي الإيديولوجية.

(\*) من الضروري أن نضيف احتمال أن يكون للهند دورٌ إيجابي في كل هذه المعتمعة مستقبلاً، فهي الخصم التقليدي للصين. وهذا أمرٌ يُسعدُ أمريكا من مُنطلق "عدو عدوي صديقي". لذا فهي تعول كثيراً على أكبر ديمقراطية في العالم لمساعدتها في احتواء التوسع الصيني. على الأقل في تلك المنطقة من العالم. خصوصاً وأن نيودلهي متزعجة من "خبث" مشروع "عقد اللؤلؤ" الذي تريد به بيجين تطويق الهند حرفياً. وتدرك الهند الطموح الصيني الساعي إلى تحقيق "آسيا أحادية القطب".. وبدلته فهي تريد "آسيا متعددة الأقطاب". وهذا في نظرنا هو عمق الصراع بين بيجين ونيودلهي الآن. غير أن هذه الدولة ليست بالوضوح الكافي في نواياها، فنيودلهي رغم عدائها التقليدي مع بيجين بفعل مشاكلها الحدودية منذ 1962، فهي حالياً غير واضحة في قراراتها الاستراتيجية؛ تجدها ضلعا كبيرا في اليريكس وشانغهاي مع بيجين وموسكو، كما تجد رئيس وزرائها (مودي) يقدم نفسه كحليف استراتيجي للغرب، فيقوم بزيارات إلى البيت الأبيض والإليزيه، ويدعم الكيان الصهيوني. لذا فالهند تبقى سيده الغموض السياسي في العالم؛ ومن الصعب معرفة ما الذي تفكر فيه! هل هي "ضائعة" في بوصلتها السياسية بين العملاقين الأمريكي والصيني، أم أنه قرار استراتيجي مأكّر، يكرس سياسة الهند الناجحة في العياد ويرسخ فلسفتها في "عدم الانحياز"، وكل ذلك يدل على أن الهند تعي جيداً ما تفعل وتلعب على الحبلين؟ الإجابة عن هذا السؤال صعبة جداً. على الأقل في ظل هذه الظروف التي تحكي تملأ في النظام الدولي وتنبئ بتحويلات كثيرة وغير مضمونة.

ومنّ المعلوم أنّ تكونَ هذه واحدةً منّ الأسبابِ التي باتتْ تدفعُ بكثيرٍ منّ الدولِ الأفريقيةِ إلى اعتمادِ رؤيةِ "النَّظَرُ شَرْفًا". والمقصودُ هو تطلُّعُها إلى التعاملِ معَ دولٍ منافسةٍ للغربِ، وعلى رأسها طُبعا الصين وروسيا. هاتان الدولتان اللتان قليلاً ما تشتريان على من يتعاملُ معهما العناية بالديمقراطية أو حرية التعبير. وفي مقابل ذلك، تُركِّزان على المساعدات الغذائية (القمح)، ومصادر الطاقة (الغاز والبترو)، وإنشاء مشاريع واستثمارات تساعدُ بها الدول الفقيرة على تحقيق التنمية، ومحاربة الفقر، وتشييد البنية التحتية، أما مسائل أخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الضمير، فهي إما مؤجلة أو مُهملة بالمرّة في عقود الشراكات والاتفاقيات.

والأهمُّ والأخطرُ منّ كلّ ذلك، هو سماحُ هذا التشكُّل لكلِّ دولة، رغمَ عضويتها، بالتعاملِ بحسبِ عُمَلتها المحلية. أي إنّ "بنك التنمية الجديد" (New Development Bank) – وهو أهمُّ مؤسَّسةٍ ماليةٍ في هذه المنظمةِ - يسعى إلى اعتمادِ عُمَلاتٍ متعدّدة في النظامِ المالي، وزيادة نسبة التمويل بالعمَلاتِ المحلية لأجل خلقِ اقتصادٍ عالميٍّ أكثرَ توازناً. على عكسِ التعاملِ معَ الولايات المتحدة التي تفرضُ فيه عُمَلتها الدولار للتبادل التجاري. فتجعلُ الدولَ والمؤسَّساتِ الماليةِ تقعُ تحت رحمةِ تقلُّباتِ أسعارِ الصرفِ ومعدلاتِ الفائدة. لا سيما وأنّ العُمَلاتِ المحلية لدولِ البريكس ستكونُ مدعومةً بالمعادنِ الثمينة. يتقدّمُها الذهب، وكذلك الليثيوم، والغاز، والفحم.. على عكسِ عملةِ الدولار المدعومةِ فقط بالقوةِ العسكريةِ لأمريكا. وهذه خطوةٌ خطيرةٌ تسعى لتهميشِ مركزيةِ الدولار، وبالتالي يمكنها أن تضربَ هيمنةَ أمريكا المالية في مقتل.

نعم هو واقعٌ له منطقٌ، لا مجالٌ لإنكاره. هناك تَضَعُضُغٌ في مكانةِ الولايات المتحدة الأمريكية، والواقعُ يشهدُ بمزاحمةِ دولٍ أخرى للهيمنةِ الغربيةِ (الأورو أمريكية). والسؤالُ حولُ ما إذا كانَ هذا البريكس يُمهدُ لتشكيلِ نظامٍ عالمي جديد وبديل للنظام القائم حالياً، هو بالفعل سؤالٌ مشروعٌ الآن وله مسوغاته. لكنّ المشكلُ أنّهُ ذهبَ ببعضِ التحليلاتِ إلى وضعِ استشرافاتٍ مُستقبليةٍ مُستخفّةٍ بمكانةِ أمريكا، تستعجلُ زوالها. وعلى رأسها استعجالِ استبدالِ عملةٍ أخرى بالدولار. والحالُ أنّ الأمرَ ليس بهذه السهولة، فقد فرضتُ الولايات المتحدة نظاماً مالياً عالمياً شديداً المتانة، له القدرةُ على تجاوزِ الأزمات، والتحكُّمِ في أسواقِ العالمِ الماليةِ، وإسقاطِ العمَلاتِ التي تهددُ الدولار. وإلى الآن تبقى هذه الورقة الخضراء، هي العملة المفضَّلة لدى الحكوماتِ والكياناتِ الاقتصادية، ليس لأنها تخضعُ للهيمنةِ الأمريكية، ولكن لأنّ الدولارَ هي العملة الأكثرُ سهولةً في التداول، والأكثرُ استقراراً في عالمِ السلعِ والخدمات. هذا ما مكَّنَ الولايات المتحدة منّ التفوقِ في المجالين الأهمّ في العالم: المال والسلاح. فمعلومٌ أنّ أمريكا هي الدولة الأولى في تصديرِ السلاح، وهي كذلك الرئيس التقليدي للبنك الدولي (منذ تأسيس هذا البنك وجميع رؤسائه أمريكيين)، إضافةً إلى سيطرتها الثقيلة على إجمالي التصويباتِ في صندوق النقد الدولي. هذا ما يجعل عقوباتها الاقتصادية على الدول والكيانات المالية ذات فعالية.

لكن رغم عدم واقعية فكرة إسقاطِ الدولار في الحاضر، وعدم قابليتها للتحقُّقِ في المستقبل المنظور، إلّا أنّها تبقى واحدة منّ الأهدافِ الكبرى لزعماءِ البريكس، لأنهم يفكرونَ حقا في اعتمادِ عملةٍ مشتركةٍ بديلةٍ عن الدولار الأمريكي لإدارةِ السياسةِ النقديةِ لدولهم. مستخلصين الدروسَ منّ الاتحادِ الأوروبي، بوصفه أنجحَ تجربةِ تعاونٍ نقديةٍ في تاريخِ البشرية. وقد ذكرنا أعلاه أنّ هذا الاتحادُ ساعدتهُ كثيرٌ منّ العواملِ الجغرافية والسياسية واللغوية والتاريخية وغيرها منّ التي لا يتمتّعُ بها تكتلُ البريكس. لذا فالفكرة مغريةٌ نعم، لكنها جامحة.

وقد تكون التكنولوجيا هي أكبر نقطة ضعفٍ تعاني منها دول البريكس. لا سيما وأنَّ العقوبات التي تطال روسيا الآن تمنعها من استيراد الرقائق الإلكترونية من حلفاء أمريكا، وهي دولةٌ عظمى في السلاح والقمح، لكنهما قطاعان يعتمدان على الصناعة المتطورة للميكروسيبس. وقد رأينا سابقاً أنَّ الصين بدورها محاصرة بتضييق أمريكي غربي يُعيقها من الاستفادة من آخر التطورات التكنولوجية. وعلى الرغم من علو مكانة الصين وروسيا والهند في العلوم، إلا أنَّ ناصية هذا المجال ما تزال في يد أمريكا وحلفائها الكبار (كوريا الجنوبية، وألمانيا، واليابان). وعليه فإنَّ التحدي التكنولوجي هو العائق الكبير الذي ما تزال تعاني منه دول البريكس. لذلك نعتقد أنَّ أمر تجاوز نادي البريكس للغرب غير متاح في المدى المنظور.

## 8. صعوبات صينية وإمكانيات أمريكية

ما عاد بالإمكان أن نحدد أنَّ ثمة تحولات دولية تُبنى بالتعددية – بدل الأحادية - في النظام الدولي القادم. حتما ستلعب فيها الصين، ودولٌ أخرى، دوراً كبيراً في رسم الخرائط والحسم في القرارات الدولية الكبرى. لا سيما وأنَّ الصين باتت كتلة بشرية هائلة، وقوة عسكرية جبارة، ولها منتوجات وسلع تغزو بها العالم، فضلاً عن أنها القوة الاقتصادية الثانية في العالم. الصين حضارة عريقة وأمة عظيمة، ومع ذلك، فإنَّ تاريخها ارتبط دائماً بالمجاعات والقمح والقهر، ولطالما كانت عرضة للغزوات والاحتلال. لكن فجأةً استيقظ التنين، وولَّى زمن الإذلال، وجاءت اللحظة التي تعيد فيها الصين تمرُّكها على المسرح العالمي.

انطلاقاً من كلِّ التحولات التي رصدناها أعلاه، نتساءل: هل تفعّلها الصين وتحكم العالم؟ هل هي البديلُ القادمُ للنظام الغربي؟ هل باتت الصين قادرة على قيادة العالم؟ وما هي الصعوبات والإكراهات التي ستمنعها من تحقيق الحلم؟ هل يمكنها هذه المرة أن تحكم خارج حدودها؟

تريد الصين أن تكون قوةً عظمى، وهذا "حلم"، لكنها لا تستطيع أن تكون قوةً عظمى، وهذا واقعٌ. في المستقبل البعيد كل شيء ممكن. وادُّ جداً أن تكون الصين هي اللاعب الأهم في العالم. لكن على المدى المنظور نستبعد ذلك. نعم يمكن للصين أن تصير دولةً عظمى، لكن إقليمياً فقط. وإذا كانت تحاول أن تحجز لها مكاناً بين الكبار، وهذا من حقها طبعاً، فهي تحاول فقط أن تصل إلى تعددية اقتصادية، لا إلى سيادة مطلقة كاملة على العالم. وإن كانت تسعى إلى "مركزية صينية".. فهي فقط تُريدُها في منطقة الجنوب العالمي، لا إلى مركزية عالمية تزيح ما دونها من الدول المنافسة. هذه الحدود في التطلعات فرضتها حدوداً في الإمكانيات، تُعيقها الصين قبل غيرها. ومنها موقعها الجغرافي غير المريح، ولغتها الصعبة في التعلم بالنسبة لباقي الشعوب، وثقافتها العصية على الاستيعاب. وبدوره سور الصين العظيم، الذي تمَّ تشييده منذ القرن الثالث قبل الميلاد، والممتد لمسافة 21 ألف كيلومتر، وأفاد الصينيين في حماية سيادة بلادهم، وردع الغزوات الخارجية، (هذا السور) يخيلُ إلينا أنه رسَّح في لاوعي الصينيين فكرتهم عن التفوق والانعزالية، ومنعهم من الانفتاح على أممٍ أخرى. ثمَّ بالنظر إلى قوة منافسيها، سواءً في العالم ككلِّه أو في منطقة الجنوب العالمي.

لا يجب أن ننسى أنَّ الصين محاطة – حتى لا نقول إنها محاصرة – بدول لها وزنها العالمي. من يستطيع أن يستهين بمكانة "إمبراطورية الشمس" (اليابان)، أو كوريا الجنوبية، أو تايوان، أو الهند، فضلاً عن الحضور الأمريكي في تلك المنطقة..؟ بل إنَّ الصين تعاني – أو بالأحرى ستعاني مستقبلاً - من المشاكل حتى مع أقرب حلفائها؛ كوريا الشمالية، المعروفة بانغلاقها على نفسها، وشغفها المتكرر على جيرانها، ويحكمها نظامٌ غامضٌ، وهي دولةٌ طريفة المنتظم الدولي. وروسيا التي هي بدورها مغضوبٌ عليها من طرف المنتظم

الدولي ومحاصرةً بكثيرٍ من العقوبات. حالياً كلُّ خلافاتها مع الصين مؤجلة، وهما دولتان متناقضتان لكن متكاملتان؛ للصين كثافة سكانية مهولة لكنها لا تتناسب مع مواردها الطاقية اللازمة لتحريك الاقتصاد، وروسيا لها مصادر طاقة وفيرة لكنها لا تتوفر على كثافة سكانية كافية لاستغلالها وحمايتها. وأما عن علاقتهما المتوترة بالغرب، فبيجين تعتمد على موسكو سياسياً، وموسكو تعتمد على بيجين اقتصادياً. ولأنهما، مهددتان من طرفٍ عدوٍ مشتركٍ، فهما مضطرتان إلى تحقيق ما أمكن من التفاهم، لكن من الصعوبة أن يدوم هذا الوُد المتبادل بينهما. فرغم ما بينهما من تفاهمٍ فرضه وجود العدو الغربي المشترك، إلا أنهما مقبلان مستقبلاً على غير قليلٍ من المشاكل، سواء ما يتعلق بالحدود، أو ما يتعلق بنزاعهما على مصادر الطاقة المشتركة التي تستفيد منها الصين الآن على حساب روسيا.

دون أن ننسى المعضلة الكبيرة التي ستعاني منها الصين مستقبلاً، وهي مشكلة نقص المياه، خصوصاً في الجهة الشمالية التي يتركز فيها أكثر من 400 مليون نسمة، مثل (بيجين وتيانجين)، وهي أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية، نحن نتكلم عن دولة تضم ما يربو على 20% من سكان الكوكب. ولأن الصين تعيش غير قليلٍ من المشاكل مع دول الجنوب (الفيتنام والهند)، ولا أمل فيهم لمنحها ما تحتاجه من المياه، فإنها تشرئب بعنقها على مياه جارتها الشمالية التي تتوفر على أكبر جسمٍ في العالم للمياه العذبة غير المستغلة، خصوصاً في بحيرة بايكال (Baikal). فضلاً عن التخوف الروسي من التفوق السكاني الصيني، الذي قد يلتمها، أو على الأقل يلتم أجزاءها المحاذية للصين، واحتمال عودة المشاكل التاريخية من جديد بينهما، على إقليم منشوريا مثلاً، مثلما تقوله الصين الآن عن تايوان. لذا، فالسؤال الذي بدأ يفرض نفسه الآن، هو إلى متى سيصمد هذا التحالف؟ إذا الدولتان حليفتان اليوم، فهما عدوتان غداً.

وثمة مشكل آخر من جنس هذا المشكل، وهو عدم قدرة الصين على سدِّ كامل احتياجات مواطنيها من الغذاء. ولعلها تمثل نقطة ضعف الصين الأكبر على الإطلاق. طبعاً عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي مسألة عالمية، لكن الصين بالذات ستعاني أكثر من غيرها، بالنظر إلى كثافتها السكانية العالية جداً والمتزايدة دائماً، ثم بالنظر إلى عوامل أخرى، منها اختلاف مستوى معيشة الناس وأنماط استهلاكهم، فضلاً عن التأثير السلبي للتغير المناخي، وقوة التصنيع التي تخلق من حجم الأراضي الزراعية لهذا البلد. لأن الزيادة في الصناعة تقلل من القدرة على إنتاج الحبوب، وبالتالي لا تتناسب مع الاحتياجات المحلية على الحبوب. ومن هنا تنشأ الفجوة الغذائية كواحدة من أكبر نقط ضعف هذا البلد.

\* \* \*

طموحات الصين للعالمية باتت واضحة للجميع، وكثير من سلوكياتها باتت تفضحها. لكن أن تدفعنا إلى استعجال انهيار غريمتها الأمريكية، فهذا أمرٌ مبالغ فيه. وعلى الرغم مما تروج له بعض المنابر الإعلامية والتحليلات المتحمسة من كون الصين تريد أن تزح الولايات المتحدة، لتترفع هي على عرش العالم، بهذا الشكل البسيط والفج، إلا أننا نرى أنه حلمٌ بعيد المنال. نعتقد أن بيجين نفسها تعرف مكانتها المتواضعة أمام واشنطن. بالفعل، عيوب أمريكا كثيرة، وما تعيشه الآن من أزمات وما تسجله من تراجع، يُذكي التأويلات المتكبرية بزوالها لصالح الصين. لكن كل ذلك لا ينبغي أن يُنسبنا أن أمريكا هي أمريكا. لتتذكر أنه رغم الاستخفاف الذي كانت تلقاه

الولايات المتحدة في نشأتها، بعدها مجتمع أقليات ومهاجرين، وتنخرها حرب أهلية ومهددة دائما بمعضلة الانقسامات<sup>(\*)</sup>، إلا أن ثقافتها في النفس، ووحدها الروحية، وعبقريتها آباءها المؤسسين، وتطلعها الدائم لتحقيق "الحلم" .. كل أولئك عوامل إيجابية جعلتها تبلغ ما بلغته. وقد حققت كل شيء تقريبا؛ في العلم، وفي السياسة، وفي الاقتصاد، وفي الفن، وفي الحقوق.. وفي غيرها من الباقيات الصالحات.

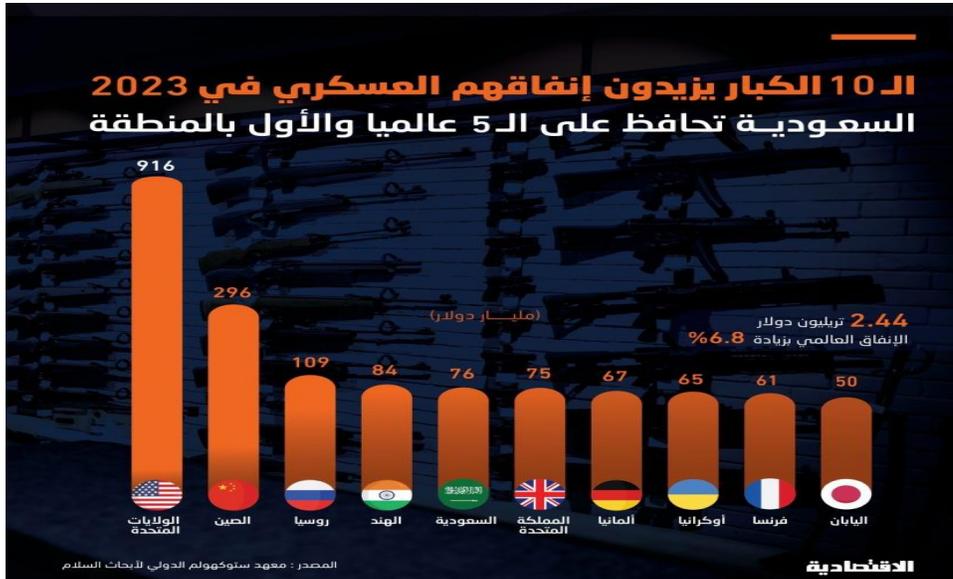
على مستوى الحقوق، لنتذكر أن هؤلاء الأمريكيان هم الذين أعلنوا، بزعامة الآباء المؤسسين (Founding Fathers) وحكماء الثورة (بينجامين فرانكلين، وجورج واشنطن، وطوماس جيفرسون، وجيمس ماديسون، وجون آدمز..)، استقلالهم الملحمي عن التاج البريطاني؛ فكان لهم بتاريخ 4 يوليو (تموز) 1776؛ وخطوا "وثيقة فرجينيا للحقوق" (Virginia Declaration of Rights)، ويا لها من وثيقة؛ تلك التي صاغها (جورج ماسون) في 12 يونيو (حزيران) 1776، أي قبيل إعلان الاستقلال بزمن يسير. ثم ما لبثت أن دخلت "وثيقة الحقوق" (*bill of rights*) هذه جزءا من الدستور عام 1791 (Baranger 2017, p. 76)، حتى عُدت بمثابة «أول إعلان للحقوق بالمعنى الحديث» (Baubérot 2010, p. 37). وكانت بيانا بليغا للحقوق الأساسية، ليس في أمريكا وحدها وإنما خارجها أيضا. حتى إنها كانت «عونا للإعلانات الفرنسية لحقوق الإنسان» (كوماجر (من دون تاريخ)، ص 9). فيها ألهم الأمريكيان الثورة الفرنسية التي ستبني شعارها على الحرية والمساواة والإخاء والكرامة، وغيرها من مبادئ وقيم إنسانية وسياسات مدنية مبنية على التسامح والحرية الدينية، والجمهورية، وحكم الشعب، وفصل السلط وتداولها. وقد جمع الأمريكيان في دستورهم بين المركزية واللامركزية ببراعة في فدرالية كانت بدعة تاريخية عبقرية؛ ولعلها الدولة الوحيدة التي نجا ماضيها الحقيقي من الالتباس بالأساطير والحكايات الشفهية. وذلك لكونها صادفت في زمن نشأتها وتكوّنها اختراع المطابع، فلم يضع من تاريخها شيء. وتمكنت من أن تحافظ على سجل تاريخي شامل ومكتوب يتصف بالشمول والاتساع.

هؤلاء الأمريكيان هم أفضل من بنى أقوى إمبراطورية اقتصادية في تاريخ البشرية. وقد تمثل ذلك في كثير من المؤشرات؛ سواء من حيث عملتها القوية (الدولار)؛ أو من حيث ضمها لأغنى أغنياء العالم: الأفراد والعائلات (منذ كارنيغي، وروكفيلر، وروتشيلد، وسام

(\*) ثقة شبه إجماع لدى المحللين السياسيين والمختصين في الشؤون الأمريكية على أن أخطر ما بات يهدد الولايات المتحدة الأمريكية هي مشكلة "الانقسام" (Division) حول العديد من القضايا الوطنية. هذه هي الأزمة الحقيقية في البيت الأمريكي. تاريخيا من الصعوبة تحديد لحظة ميلاد محددة لمشكلة الانقسام الأمريكي. لكنها عموما، ليست بالظاهرة الجديدة، فقد بدأت منذ الحرب الأهلية، وزادت المشكلة بشأن الانقسام حول حرب فيتنام، وغرق التيتانيك، وأوبنهايمر، وفضيحة ووترغيت (Watergate)، وفضيحة بيل كلنتون الجنسية، وحول غزو العراق؛ لكن الانقسامات تفاقمت بشكل فاضح مؤخرا، أي منذ سنة 2016، وبالضبط أثناء ولاية الرئيس الخامس والأربعون دونالد ترامب، وذلك لعدة أسباب، منها شخصيته هو كرئيس لأمريكا، وبالنظر إلى كثير من الأوضاع والعوامل التي ما فتئت تتفاقم على هذا البلد المليء بالمتناقضات. ومنها انكماش الطبقة المتوسطة، وجبروت النظام الرأسمالي، والنظام الضريبي المجحف في حق الطبقات الفقيرة.. نحن نتكلم هنا عن واحدة من أشد المعضلات في أمريكا، إنها معضلة التفاوت واللامساواة. وقد أصابت - الأوضاع هذه - الناس باليأس من "الحلم الأمريكي" (*American Dream*)، وجعلتهم يشككون في قدرة الحكومة على حل مشاكلهم، وباتوا يتخوفون من المستقبل المجهول. حتى بات المجتمع الأمريكي ينقسم على كل شيء تقريبا، بدءا من إلزامية وضع الكمامة على الوجه أو عدمها للحماية من الفيروس، مروراً بالانقسام على قانونية حمل السلاح، وقضية الهجرة، ووضعية الأقليات (السود، والمسلمون، والأمهات العازبات، والمثليون..)، والرعاية الصحية، والموقف من الإجهاض، وعقوبة الإعدام، والشعبوية، والتغير المناخي، وتسريبات رسائل هيلاري كلنتون، ومحاكمة ترامب في قضية "وثائق مارالغو" (Mar-a-Lago)، وآخرها انقسام الداخل الأمريكي في موقفه من الحرب الأخيرة على غزة (في ما عرف بعملية "طوفان الأقصى" في أكتوبر 2023)؛ حيث انقسمت كل مكونات الداخل الأمريكي - من رجل الشارع إلى الكابول والبيت الأبيض - حول علاقة أموال داعفي الضراب بحرب الصهاينة والغزويين.. وصولاً إلى الخلاف حول الديمقراطية، وطبيعة العلاقة اللازمة مع روسيا والصين، والنظام الانتخابي، وسقف الدين، ودور أمريكا في العالم. أي نعم، هو انقسام حاد طال كل شيء تقريبا، وجاوز المدى حتى بات الحديث عن "الولايات المنقسمة الأمريكية" (Land, 2007).

والتون، إلى وارن بافيت، وبيل غيتس، وجيف بزوس، وإيلون ماسك، وم. زوكربورغ؛ أو من حيث مصارفها الأكبر من حيث الأصول (JPMorgan Chase)، و(Bank of America)، و(Citigroup)، وبورصتها القويّة وول ستريت (Wall Street)؛ أو شركاتها الأعلى من حيث القيمة السوقية في العالم (إنفديا Nvidia، مايكروسوفت Microsoft، أبل Apple، ميتا Meta، تسلا Tesla، أمازون Amazon)، أو حيازتها لأكبر احتياطي من المعدان النفيسة (الذهب). إلى غيرها من مؤشرات الثروة والمال والاقتصاد القوي.

هؤلاء الأمريكيان هم الذين يحوزون أكبر قوة عسكرية في العالم. وتتمثل في جيشها القوي جدا، وفي عدد القواعد العسكرية المنتشرة في أهم مناطق العالم، والتي تتراوح بين التسع مائة والألف قاعدة عسكرية موزعة على قارات العالم كلها؛ وهي في هذا الجانب تتجاوز كثيرا حتى أقرب المنافسين لها، الصين وروسيا، إضافة إلى الإنفاق العسكري وميزانية الدفاع التي باتت تقترب من سقف التريليون دولار (أنظر الصورة).



هؤلاء الأمريكيان هم الذين غزوا العالم فعليا بالقوة الناعمة (*Soft power*) (ناي 2007، ص 14). هذا النوع من القوة، يعني تلك القدرة التي تحوزها الذات لتتمكّنها من جذب الآخر من دون قوة قسرية عنيفة، ومن دون إغراء بالمال. والجذب كثيرا ما يؤدي إلى الإذعان والاقتران بالمسيرة. هذا ما يستخدمه أصحاب القوة الناعمة لإقناع الطرف الآخر بالمشاركة والعمل، دون الحاجة إلى تهديده بالسلح أو رشوته بالمال. لأنها قوة تدفعه ذاتيا إلى الانخراط لتوليد التعاون، و«الانجذاب إلى القيم المشتركة، والعدالة، ووجود الإسهام في تحقيق تلك القيم. ومثلما لاحظ آدم سميث بأن الناس تقودهم يدٌ خفية عندما يتخذون قراراتهم في سوق حرة، فإن قراراتنا في سوق الأفكار كثيرا ما تشكلها القوة الناعمة – وهي انجذاب غير ملموس يقنعنا بمسيرة أغراض الآخرين دون حدوث أي تهديد صريح» (ناي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها). كل ذلك تحقّق للأمريكان من خلال قدرتهم على التأثير ثقافيا على العديد من دول وشعوب العالم. وذلك بما حازوه من ثقافة جاذبة ومغرية لغيرهم. لعل أبرز مظاهرها تمثلت في (سينما هوليوود، وموسيقى البوب والجاز، وملاهي ديزني لاند (Disneyland)، ونوعية اللباس (الجينز) والأكل (البيتزا هوت والماكدونالدز)، والمشروبات الغازية والكحولية، وحيازتهم لأكبر عدد من الجوائز العالمية: الأوسكار، الغولدن غلوب، نوبل، البافتا..)، وأيقونات الفن لديهم (مايكل جاكسون، وإيفيس بريسلي، ومارلون برانندو، ومارلين مونرو). فضلا عن

اللسان الإنجليزي اليسير في تعلّمه، وكذلك من حيث تطويرهم لآليات الحُكم والقيم السياسية: (الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والليبرالية). إلى غيرها ممّا يُرغ فيه بلد "العم سام" من تقنيات الجذب وفنون الإقناع التي ساعدته في نشر إيديولوجية "الأمركة" (Americanization)، وبها أثّرت الثقافة الأمريكية اقتصادياً وسياسياً وقانونياً في كثيرٍ من دول العالم. ولتحقيقها رفعت أمريكا شعاراتٍ ومشاريعٍ أطلقتها مُدوّيةً في أرجاء المعمورة، مثل "الحلم الأمريكي"، و"النموذج الأمريكي"، و"الأمة التي لا غنى عنها" (the indispensable nation)، والسّلم الأمريكي (Pax Americana)، والسُّؤد الأمريكي (Aura et imperium).

هؤلاء الأمريكيان معهُم بلعُ العلم ما بلّغهُ من عجائب، وعندهم تحققت أكبر الطفرات التكنولوجية. فعندهُم عرّف العالم وكالة ناسا (NASA)، وجامعة هارفرد (عقلٌ أمريكي)، ومعهد ماساتشوستس (Massachusetts). وأساطينُ الأنترنت التي غزت المجتمعات وغيّرت وجه العالم: محرك غوغل (Google)، أمازون (Amazon)، ميتا (أي الفاييسبوك سابقاً)، الأبل (Apple)؛ المعروفة رمزاً بـ G. (A. F. A.)، إلى غيرها من تقنيات البرمجيات مثل: مايكروسفت (Microsoft)، أو منصات التواصل "الاجتماعي" الأخرى في العالم الافتراضي: منصة إكس (أي التويتير سابقاً)، والواتساب (WhatsApp)، واليوتيوب (YouTube)، والإنستغرام (Instagram).. إلخ. وهي كلّها أمريكية الصُّنع.

فضلاً عن حضور أمريكا الدبلوماسية الوزن في كثيرٍ من مناطق العالم (أوروبا، والشرق الأوسط، ودول الخليج، وشمال أفريقيا، وعند كثير من دول آسيا.. إلخ.)، سواءً من حيث عددُ السفارات، أو البعثات، أو عددُ الزيارات الرسمية، وتحكُّمها الواضح في أكبر المؤسسات المالية والسياسية في العالم (صندوق النقد الدول، بنك النقد الدولي، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ومنظمة التجارة العالمية).

بالإضافة إلى كلّ ذلك، هؤلاء الأمريكيان حَبَبَهُم الصدفةُ السعيدةُ بوحدةٍ من أفضل الجغرافيات في العالم. الولايات المتحدة محظوظة لكونها واحدةً من الدول التي لها موقعٌ عبقريٌّ فريد؛ قارة ضخمة، تكادُ تتوفرُ على اكتفاءٍ ذاتيٍ يمنحها ما تحتاجه من موارد طبيعية: طاقة، وبترو، ومياه، وأراضي خصبة، وغابات كثيفة (الأسكا). يحميها محيطان كبران، الأطلسي والهادي، وبريطانيا بكثيرٍ من دول العالم، أنهارٌ تربط ولاياتها الخمسين. جيرانها لا يشكّلون تهديداً وجودياً عليها؛ حليفها المسالمة كندا من الشمال، وقليلٌ من الارعاج من طرف المهاجرين الفقراء القادمين من جارتها المكسيك في الجنوب. وهذا عكس جغرافية أكبر دولتين منافستين لها في العالم: الصين وروسيا. بالنسبة إلى الصين فهي تقع بين دولتين لها غير قليل من المشاكل معهُما؛ على جنوبها الهند التي هي دولةٌ نووية، وأكبر منها من حيث عددُ السكان، وتجمعهما حدودٌ جبليةٌ جدُّ طويلة. تطرُحُ لهُما خلافاتٌ حدوديةٌ كثيرة. وعلى شرقها، تجد الصين منافستها التقليدية اليابان، إذ لم تبرد بعدُ بينهما نارُ المشاكل التاريخية منذ مرحلة الاستعمار، وأما الآن، فإنَّ خلافهُما يتركزُ على بعض مناطق النفوذ، وعلى رأسها بحر جنوب الصين. والأدهى أنّ كلا هاتين الدولتين (الهند واليابان) حليفٌ استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية. وأما بالنسبة إلى روسيا، فطالما هي الدولة الأكبر مساحةً في العالم، فلها جغرافيةٌ قلقةٌ بانسةً، وبسبب شساعتها فهي لا تتناسب - داخليا - مع عدد سكانها المتواضع (147 مليون)، وكثيراً ما تقودها - خارجياً - إلى الصدام مع جيرانها بسبب الحدود (أربع عشرة دولة تشارك معها في الحدود)، وهي بهذا تُعيقها أكثر مما تنفعها. فلا هي تستطيعُ استغلال ثرواتها الطبيعية كما ينبغي، ولا هي تستطيعُ تأمين حدودها كما يجب. وبسبب هذا الخلل الجغرافي تكوّن عند الروس كثيرٌ من القلق الدائم وعدم الشعور بالأمن على أنفسهم من الغزو من قبل

جيرانهم، أيّ إنهم كانوا يدخلونَ في حروبٍ وجوديةٍ وليست إيديولوجية. خصوصاً منَ الجانب الغربي الذي طالما حاولت دولُهُ غزو روسيا: بولندا، والسويد، وفرنسا النابليونية، وأخيراً مرتينٍ منَ ألمانيا (هذا ما عرضنا له سابقاً بشيءٍ منَ التفصيل). وأما الأمريكان، فقد أسعفتهم جغرافيتهم العبقريّة في علاقاتهم الدولية، وساعدتهم في طموحاتهم السياسية ومشاريعهم التوسعية، وتأمينهم منَ التهديدات الأجنبية.

\* \* \*

كلُّ تلك الأسباب، وغيرها، مكّنت الولايات المتحدة فعلاً، من تحقيق نهضتها، وقيادة الحضارة الغربية، وإنقاذ أوروبا حينَ كادت تنهار، والانتصارُ على الغريم السوفيّاتي، وبالتالي تحقيق الهيمنة على بقية العالم. ولأجل ذلك، فقد تمكّن الأمريكان من استحقاق عبارة "القرن الأمريكي" (American Century) التي صكّها أحدُ أقطاب المجلّات الأمريكية، وهو هنري لوس H. Luce (1898 - 1967)<sup>(\*)</sup>، والمرتبطة «بفكرة تعاقب القوة - الحضارة عبر التاريخ. [...] فالليونان أعقبت حضارة وادي النيل والفرات، وروما أعقبت اليونان، وأوروبا الغربية أعقبت روما، وفي أوروبا أعقبت فرنسا إسبانيا، وأعقبت إنجلترا فرنسا، حتى أصبحت عجلة التاريخ بين أيدي الأمريكيين» (كلارك [وآخرون] 2001، ص 9). في إشارة واضحةٍ إلى تعاضيم النفوذ العالمي والسيطرة القوية التي باتت تحوزها هذه الإمبراطورية.

---

(\*) في العقد الأول من هذا القرن عرّف مشروعُ "القرن الأمريكي" نسخةً مستحدثةً: تجلّت في التوقيع على بيان المبادئ التأسيسي لـ "مشروع القرن الأمريكي الجديد" *Project for the New American Century* (P.N.A.C). وهذا في عمّقه مشروع استراتيجي بعيد المدى وتعديلي يتناسب مع مستجدّات الألفية، ويملأ فراغات الصيغة الأولى، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من شتبر 2001. وكان الموقعون على المشروع يريدون سياسة "ريغانية جديدة" تجمع بين القوة العسكرية والكفاءة الأخلاقية، وتعمل على تطوير القيادة الأمريكية للعالم وتوسيع نطاقها، وإن اقتضى الأمر اللجوء إلى استخدام القوة والحروب الوقائية، لتحقيق ما عجزت عنه النظرية الأمامية التعددية. وقد وقّع عليه ثلّة من الشخصيات النافذة والسياسيين الكبار في الولايات المتحدة الأمريكية، أغلبهم من صقور تيار المحافظين الجدد، أو أعضاء في الحزب الجمهوري. مثل وليام كريستول (William Kristol) وروبرت كاغان (Robert Kagan) والمفكر الشهير فوكوياما، وغيرهم من الذين تقلّدوا مناصباً أساسية في البيت الأبيض في إدارة الرئيس الأمريكي ج. بوش الابن، (2001-2008)، على رأسهم طبعاً، نائب الرئيس القوي ديك تشيني (رئيس أمريكا الفعلي حينها)، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد (D. Rumsfeld)، ونائبه ب. وولفويتز (Paul D. Wolfowitz)، وريتشارد بيرل (R. Perle)، ونائب مستشار الأمن القومي إليوت أبرامز (Elliott Abrams). وتصورات هؤلاء نتج عنها تأثيرٌ كبيرٌ في مسائل بعينها، مثل الأمن القومي، و"مشروع الشرق الأوسط الكبير"، وحماية دول "صديقة" وإسقاط أخرى "مارقة"، وحماية المناطق النفطية، والحروب الخارجية لأمريكا مثل الحرب على العراق أو الحرب على الإرهاب.

## خاتمة

بعد هذه الجولة التي بسطنا فيها أبرز ملامح المنافسة بين شرق العالم وغربه، نستطيع الآن أن نجزم من دون مبالغة، أن العالم يعيش حرباً باردةً جديدةً. شبيهة في كثيرٍ، بالتي كانت في القرن الماضي. على الرغم من الفرق بين ظروف وأحوال القرن العشرين وبين ما يجري الآن من صراعاتٍ دولية، قد لا تحتل تشبيه ما يحدث الآن بما جرى بين المعسكرين السابقين، إلا أن هناك بعض القواسم المشتركة التي تسمح بعقد المقارنة بين ما حدث سابقاً وما يحدث الآن. من قبيل، الصراع على النفوذ بإغراء الدول بالقروض، وإصلاح البنية التحتية، والردع النووي، والاجتهاد في استعمال القوة الناعمة، والارتكاز على مرجعية إيديولوجية متينة (ماركسية بالنسبة للمعسكر الاشتراكي، وليبرالية بالنسبة للمعسكر الرأسمالي)، واستمرار قدوم "الخطر" من الجهة الشرقية للعالم (اليابان والاتحاد السوفياتي) سابقاً، والجنوب العالمي (الصين وروسيا) حالياً. إلى غيرها من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية والتوجُّسات المتبادلة، التي تُذكِّرنا بـ "مشروع مارشال" الذي تحدثنا عنه سابقاً، أو برنامج "النقطة الرابعة" (Point Four Program) لتنمية البلدان النامية<sup>(\*)</sup>، حيث سعت واشنطن لتعزيز مكانتها وزيادة نفوذها بين الدول موضوع التنافس. بل إنَّ هناك استمرار في العمل ببعض أهم المبادئ في السياسة الخارجية لأمريكا. ومن ذلك مثلاً، "مبدأ مونرو" (Monroe Doctrine). يشهد على ذلك، ما قاله واحد من أهم الشخصيات الأمريكية في السنوات الأخيرة؛ نتكلم عن مستشار الأمن القومي في إدارة دونالد ترامب، جون بولتون (John Bolton)، الذي رأى أنه إلى الآن ما تزال إدارات البيت الأبيض تؤكد في سياساتها الخارجية على استمرارية العمل بهذا المبدأ. فقد أبدى الرجل فقط بالأمس القريب (في ماي 2019) ملاحظة غير عادية في خطاب له ألقاه في ميامي، مفادها أن «مبدأ مونرو حيٌّ وبصحة جيِّدة» (Monroe doctrine is alive and well) (Bolton, May 9th 2019). مع فارق بسيط، وهو أن المبدأ وُضِعَ بدايةً لمواجهة التوسُّع الأوروبي في مناطق النفوذ الأمريكي، ثم استمرَّ العمل به في القرن العشرين لصالح الأوروبيين أنفسهم، لمواجهة العدو الشيوعي السوفياتي، والآن هو موجّه خصوصاً ضدَّ تحركات بيجين التي باتت تزامن في مناطق نفوذها، سواءً في الشرق الأوسط، أو في أفريقيا، أو في أمريكا الجنوبية، بل في أوروبا حتى، باعتبارها الحليف التقليدي لأمريكا. وإذا حُسمت الحرب الباردة الأولى لصالح أمريكا الشمالية، فالسؤال المطروح الآن: هو هل سينتقم الحزب الشيوعي الصيني للاتحاد السوفياتي، أم أن أمريكا ستقلب الطاولة مرة أخرى على هذا العدو الجديد؟

كثيرٌ من الدلائل تشير إلى أن الصين لها طموحٌ كبير، لكننا نرى أن طموحاتها أكبر من إمكانياتها، على الأقل إلى حدود هذه اللحظة. إلا أن الأمر يتعلقُ بحدوث المفاجأة. هذه المفاجأة تتمثل في إمكانية حدوث الطفرة الاقتصادية التي ستقفزُ بالصين إلى مكانة أخرى، لا سبيل بعدها لتدارك الأمر. لكن يبدو لنا أنه رغم تطُّعات البريكس، وعقد التحالفات والقيم التي تريدُ بها الصين إثبات ذاتها، والتمرد على الغريم الغربي، في أفق تخطيه وتجاوزه، والتزامها بالحياد في الخلافات الدولية، أي اعتماد "الديبلوماسية الناعمة" – على الأقل هذا ما تدَّعيه - كبديلٍ للتحيز والمشروطية الأمريكيتين، ورغم التضخم المتزايد في ناتجها المحلي الإجمالي وفي مستوى الاحتياط النقدي لديها، ورغم كثير من عوامل القوة عند هذا التنين، إلا أن الغرب الأوروبي، ما يزال متحكماً ومتيناً في أسسه وقواعده

(\*) "النقطة الرابعة" هو برنامج مساعدات تقنية وعلمية أمريكي مخصص للدول النامية لا سيما لدول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. أعلن عن البرنامج لأول مرة الرئيس الأمريكي هاري ترومان في (20 يناير 1949) في خطابه بمناسبة توليه منصب الرئاسة لفترة رئاسية ثانية. وقد تحدث الخطاب عن الأهداف الأربعة للسياسة الخارجية الأمريكية.

وهيمنتِه. وقد ذكرنا أعلاه، دلائل كثيرة تدعّم هذا الموقف، منها (الدولار القوي، والقوة العسكرية الأمريكية تحديداً، والتكنولوجيا، والتحكم في سلاسل الإمداد، والتوظيف الغربي العبقري للقوة الناعمة). كلُّ أولئك دليلٌ على أنّ القطبية الأمريكية، أو لنقل القطبية الغربية بشكل عام، مستمرّة أكثر ممّا نتصور.

إنّ أحوال العالم المعاصر، وما تشهده من منافسةٍ شرسةٍ بينَ اللاعبين الكبار دليلٌ قاطعٌ على أننا نعيشُ حرباً باردةً جديدةً. لا ندري هل ستنتهي – عاجلاً أم آجلاً، لا يهم - بتسليمٍ سلميٍّ للسلطة من واشنطن لبيجين، يتحوّل معها العالمُ إلى "مركزيةٍ صينية".. أم أنها ستفاقمُ لتحوّلَ إلى حربٍ مباشرةٍ "ساخنة" بين هذين العملاقين وحلفائهما.. أم لعلها تنتهي إلى ضبط النفس، واعتراف الأطراف المتنازعة بـ "تعدديةٍ قطبية"، تفرض عليهم، جميعاً، القبولَ بعالمٍ متوازنٍ ومتعدّد، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.. كلُّ طرفٍ يهتمُّ بشؤونه الإقليمية، ويرعى مصالحه الداخلية..!؟

## المراجع المعتمدة:

### العربية

- أم البنين، معلم. (2021 – 2022)، دورتكتل البريكس في النظام الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية، إشراف الأستاذ: وناسي لزهر، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1.
- أوريد، حسن. (2021)، عالم بلا معالم، ط 2، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- جدي، سليم [وآخرون]. (غشت 2022)، جيوبوليتيك الأزمة الأوكرانية ومعطيات الترهل القطبي في عالم ما بعد الحرب الباردة، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- جيان، وانغ [وآخرون]. (ديسمبر 2019)، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي، الدوحة - قطر: مركز بروكنجز الدوحة 16 - 17.
- الحياي، نزار إسماعيل. (2003)، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- ريغو، باسكال. (2015)، البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا، القوى الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة طوني سعادة، سلسلة كتب مترجمة، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
- ستيل كوماجر، هنري. (من دون تاريخ)، وثائق حية من التاريخ الأمريكي، توزيع دائرة المعلومات الأمريكية.
- شتراوس، ليو، وجوزيف كروبسي. (2005)، تاريخ الفلسفة السياسية: من ثيوكديديس حتى إسبينوزا (الجزء الأول)، ترجمة محمود سيد أحمد، مراجعة وتقديم: إمام عبد الفتاح إمام 809، القاهرة: المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة.
- قويدري، صليحة. (2019-2020)، دور المجموعات الاقتصادية في تحقيق الأمن الدولي: دراسة حالة مجموعة البريكس BRICS، أطروحة مكتملة لمستلزمات نيل شهادة الدكتوراه نظام (L.M.D) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إدارة النزاعات وبناء السلم، إشراف الأستاذ: سفيان صخري، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- كلارك، رامزي [وآخرون]. (2001)، الإمبراطورية الأمريكية: صفحات من الماضي والحاضر (الجزء الأول)، القاهرة: مكتبة الشروق.
- كيسنجر، هنري. (1995)، الدبلوماسية: من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- ناي، جوزيف. (2007)، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، نقله إلى العربية: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان.

### الأجنبية

- Allison, Graham. (2017). *Destined for war: Can America and China Escape Thucydides's Trap?*, Boston – New York: HOUGHTON MIFFLIN HARCOURT.
- Badie, Bertrand. (2019). *L'hégémonie contestée: les nouvelles formes de domination internationale*, Paris: Odile Jacob.
- Baranger, Denis. (2017). *Le Droit constitutionnel*, Que sais - je?, Paris: (puf – Point Delta), 7<sup>ème</sup> édition.
- Baubérot, Jean. (2010). *Les laïcités dans le monde*, Que sais - je?, Paris: (puf - Point Delta), 4<sup>ème</sup> édition.
- Bolton, John. (2019). «the Monroe Doctrine.» *The Economist*, May 9th.
- Land, Richard D. (2007). *The divided states of America? What liberals and conservatives get wrong about faith and politics*, United States of America: Published by Thomas Nelson.
- McKinney, Jared M. & Peter Harris. (2021). «Broken Nest: Deterring China from Invading Taiwan», *The US Army War College Quarterly: Parameters*, Volume 5, No. 4, Article 4, Winter (pp. 23 - 36).
- Mearsheimer, John J. (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*, New York – London: w. w. Norton & Company/
- O'Neill, Jim. (2001). «Building Better Global Economic BRICs», Goldman Sachs, Global Economics, Paper No: 66, 30 November.
- Pillsbury, Michael. (2016). *The Hundred-Year Marathon: China's secret strategy to replace America as the global superpower*, New-York: Henry holt company.
- Riendeau-Fournier, Coralie. (2015). *L'élargissement de la compétence de la cour européenne des droits de l'homme: la pertinence du concept d'hégémonie en droit international*, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Université du Québec à Montréal, Septembre.

### الويوغر افيا

1. قناة الجزيرة العربية، (11، غشت 2023)، «الحرب الباردة الجديدة.. ملامح المنافسة بين الصين وأمريكا»، <https://shorturl.at/v6w6O> (تاريخ زيارة الموقع: 25 غشت 2024).
2. قناة الجزيرة العربية، (12، يونيو 2023)، «للقصة بقية - الصين وأمريكا.. الفرص والتحديات»، <https://shorturl.at/nDd4s> (تاريخ زيارة الموقع: 26 أكتوبر 2024).
3. ABC News, (19, mars 2021), *Putin fires back after Biden's interview with George Stephanopoulos / WNT*, <https://shorturl.at/HHhRV> Accessed on (July 10, 2024).
4. Allison, Graham, (20, Nov. 2018), *Is war between China and the US inevitable?*, <https://shorturl.at/NEaV8> Accessed on (Nov. 29, 2024).
5. BBC, (25, April 2019), *Belt and Road: China showcases initiative to world leaders*, <https://shorturl.at/207iO> Accessed on (October 30, 2024).
6. Ferguson, Niall, (21, Mars 2021), *A Taiwan crisis may mark the end of the american empire*, Bloomberg Opinion, <https://shorturl.at/0eicS> Accessed on (July 10, 2024).
7. *Huawei crackdown*, (19, August 2020), *How a handful of US companies can cripple Huawei's supply chain*, , <https://shorturl.at/APBxx>, accessed on (July 30, 2024).

8. *National Security Strategy of Japan*, (December 2022), <https://shorturl.at/m38Xi> Accessed on (July 14, 2023).
9. NATO, (01 Feb. 2023), *Secretary General at Keio University: NATO-Japan partnership is growing stronger*, <https://shorturl.at/0Qk9I> Accessed on (August 03, 2024).
10. President of Russia, (June 16, 2009), *Press Statement following BRIC Group Summit*, <https://shorturl.at/UKtsx> Accessed on (October 29, 2024).
11. WH. GOV, (August 09, 2022), *FACT SHEET: CHIPS and Science Act Will Lower Costs, Create Jobs, Strengthen Supply Chains, and Counter China*, <https://shorturl.at/yA947> Accessed on (July 30, 2024).